# مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٢٩٩**

الجمعة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد أوكودا | (اليابان) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد تشوركين |
| | أوغندا | السيد روغوندا |
| | البرازيل | السيدة فيوتي |
| | البوسنة والهرسك | السيد الكلاج |
| | تركيا | السيد أباكان |
| | الصين | السيد لي باودونغ |
| | فرنسا | السيد آرو |
| | غابون | السيد ايسوزي – نغوندت |
| | لبنان | السيد سلام |
| | المكسيك | السيد بوينتي |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السير مارك ليال غرانت |
| | النمسا | السيد ماير – هارتنغ |
| | نيجيريا | السيدة أوغو |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة رايس |

## جدول الأعمال

بناء السلام بعد انتهاء النزاع

رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة (S/2010/167)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

## إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

## بناء السلام بعد انتهاء النزاع

### رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة (S/2010/167)

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب في هذه الجلسة بحضور الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، وبوزير الشؤون الخارجية في البوسنة والهرسك، معالي السيد سفين الكلاج.

أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا، أفغانستان، أوروغواي، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، بوتسوانا، بيرو، تايلند، تيمور - ليشتي، جزر سليمان، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، رواندا، السلفادور، سري لانكا، سيراليون، غانا، غواتيمالا، فنلندا، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كينيا، مصر،نيوزيلندا، الهند، يطلبون فيها دعوة وفودهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ممثلي تلك البلدان إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد زلماي رسول، وزير خارجية أفغانستان؛ ومعالي السيد ألفرد بالو كونتيه، وزير الدفاع في سيراليون؛ ومعالي السيدة لوسيا لوباتو، وزيرة العدل في تيمور - ليشتي.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد بيتر فيتيغ، رئيس لجنة بناء السلام والممثل الدائم لألمانيا.

تقرر ذلك.

أدعو السيد فيتيغ إلى شغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة نغوزي أوكونجو - ايويلا، المديرة العامة للبنك الدولي.

تقرر ذلك.

أود أن ابلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من سعادة السيد بيدرو سيرانو، يطلب فيها دعوته، بصفته الرئيس بالنيابة لبعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. إذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد بيدرو سيرانو.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد سيرانو إلى شغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

أود أن ابلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠ موجهة من الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة، يطلب فيها دعوة المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، سعادة السيد تيلي أنطونيو، إلى الاشتراك في النظر في البند وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. إذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد تيلي أنطونيو.

تقرر ذلك.

أدعو السيد أنطونيو إلى شغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2010/167، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليابان، يحيل بها ورقة مفاهيمية من أجل هذه المناقشة.

سأدلي الآن ببيان افتتاحي بصفتي الوطنية.

يشرفني كثيرا عقد مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن بشأن موضوع هام للغاية – بناء السلام بعد انتهاء النزاع. وبادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تقديري الصادق للأمين العام، معالي السيد بان كي – مون، وللوزراء والضيوف الخاصين الذي سافروا لمسافات طويلة لتبادل خبرتهم ورؤاهم المعمقة في هذه الجلسة.

كيف تتكرر النزاعات حتى بعد النجاح في التوصل إلى وقف لإطلاق النار؟ ولماذا لا يرسخ السلام في بلدان بعد انتهاء النزاع؟ هاتان مسألتان جوهريتان ما زال يتعين على المجتمع الدولي أن يجد لهما إجابة قاطعة. واعتقد أن السبيل الرئيسي لحل هاتين المسألتين هو أن تكون لدى السكان في حالات بعد انتهاء النزاع ثقة بالمستقبل. وتحقيقا لهذه الغاية، كيف يمكن تحقيق الاستقرار السياسي وتوفير الأمن بالتوازي مع الاستقرار الاجتماعي؟ وكيف يمكن وضع إستراتيجية شاملة لبناء السلام، بمساعدة المجتمع الدولي؟ وأنا أتطلع إلى إجراء مناقشة حيوية بشأن هذه النقاط.

وحينما نفكر ببناء السلام، ينبغي في المقام الأول أن نؤكد على أهمية تنفيذ الزعماء السياسيين لأي اتفاق للسلام بعزيمة راسخة. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يشارك في ثمار الانتخابات الديمقراطية، التي تشمل الاستقرار السياسي، جميع السكان، بمن فيهم من لم يحققوا الفوز في الانتخابات، ولا يحتفظ بهذه الثمار للفائزين وحدهم. وهذا الأمر يتطلب كأساس له تحقيق التعايش السلمي والمصالحة فيما بين أطراف النزاع. وفي الدول التي كانت تؤلف يوغوسلافيا السابقة، وبخاصة البوسنة والهرسك، أكثر هذه الدول تأثرا بالنزاع، تبذل جهود مستمرة لتحقيق تلك الغاية. كما أن أفغانستان، حيث تبذل جهود الاعتماد على الذات لتحقيق المصالحة وإعادة الإدماج، تتطلب دعم المجتمع الدولي وتعاونه.

وفيما يتعلق بتوفير الأمن، فإن عمليات حفظ السلام تضطلع بدور هام وترسي الأساس لتعزيز إصلاح قطاع الأمن.

وتعزيز قدرات الشرطة الوطنية مهمة ملحة على نحو خاص، مثلا، في هايتي وتيمور – ليشتي.

وقد فقدنا مؤخرا العديد من زملائنا الأعزاء في الزلزال الذي ضرب هايتي، بمن فيهم السيد هادي العنابي، الممثل الخاص للأمين العام، وصديقا آخر، السيد تاكاهيسا كاواكامي، في ديلي في الشهر الماضي، الذي لم يتمكن بعد، بصفته نائب الممثل الخاص للأمين العام في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، من تحقيق أمله في بناء الشرطة

الوطنية في تلك الدولة الفتية. وأدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة جهود هذين الموظفين المتفانيين من موظفي الأمم المتحدة من خلال تعزيز السعي إلى تحسين قدرات الشرطة الوطنية في العديد من البلدان الخارجة من الصراع.

ولكسر الحلقة المفرغة لانعدام الاستقرار الاجتماعي والحيلولة دون تجدد الصراعات، لا بد من توفير الخدمات الأساسية للشعوب المتضررة بالصراعات، وتمكنيها بالتالي من جني ثمار السلام. ومن الأهمية بمكان، من منظور الأمن البشري، حماية الأفراد وتمكنيهم، بمن فيهم النساء والفئات الضعيفة. ويجب إعادة إدماج اللاجئين و الأشخاص المشردين داخليا والمقاتلين السابقين في المجتمع. وينبغي أن نُوجِد الظروف المواتية لإحلال السلام على نحو لا رجعة فيه من خلال تعزيز التعايش والمصالحة.

وبطالة الشباب مسألة مشتركة تثير بالغ القلق في العديد من البلدان في مرحلة ما بعد الصراع. وبالتالي، فإنني أقترح، لدى تقديم المساعدة إلى هذه البلدان، إيلاء الأولوية القصوى لإيجاد فرص العمالة للشباب. فالشباب هم مستقبل البلد. وينبغي ألا يحملوا السلاح بل أن ينخرطوا في عمل منتج، سيمكنهم من المشاركة في تعمير دولتهم ومجتمعاتها المحلية. وبذلك يمكنهم وضع الأساس لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، التي ستمهد السبيل لتوطيد السلام بصورة حقيقية.

وإحلال السلام الدائم يتطلب استدامة التعاون بين بلد من البلدان الخارجة من الصراع والمجتمع الدولي. وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، ينبغي أن نفكر في كيفية تنفيذ جهود بناء السلام بصورة متكاملة. ففي سيراليون، بذلت لجنة بناء السلام وحكومة سيراليون جهودا متضافرة لإعداد إطار التعاون لبناء السلام، شملت اتخاذ تدابير لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية مثل تقديم المساعدة في مجال الطاقة، إلى جانب تدابير لتحقيق الاستقرار السياسي واستتباب الأمن. ويساعد المجتمع الدولي البلد حاليا بموجب هذا الإطار. وينبغي لإطار من هذا النوع أن يشكل قدوة لاستراتيجيات أخرى لبناء السلام.

ثانيا، قد يكون للمساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي وانخراطه في هذه الجهود أثرا متفاوتا على جهود البلد الخارج من الصراع لتولي زمام أموره. فمثلا، هل سيتسق توفير المساعدة الغذائية مع الجهود الرامية إلى تعزيز الإنتاج الزراعي المحلي؟ وهل سيعزز سعي المجتمع الدولي إلى إحقاق العدالة جهود تحقيق المصالحة الوطنية؟ وتعاقد البرامج الدولية مع الخبراء المحليين ألا يؤثر على جهود الحكومة الوطنية لبناء القدرات؟ وإذا أغفلنا هذه المسائل، لن يتحقق الهدف الأساسي المتمثل في بناء قدرة البلد على الاعتماد على الذات. ويجب على المجتمع الدولي أن يحترم جهود البلد الخارج من الصراع لبناء القدرات ورغبته في تولي زمام أموره.

ثالثا، يتطلب بناء السلام الانخراط الطويل الأجل والموارد المستدامة. وينبغي في المقام الأول أن نستخدم على أكمل وجه الأموال المتاحة في الفترة التي تعقب انتهاء الصراع مباشرة – من صندوق بناء السلام مثلا. غير أن هذه الأموال يجب متابعتها بتعبئة الموارد على الأجلين المتوسط والطويل من البرامج الثنائية والمتعددة الأطراف. ومن الأهمية بمكان أيضا كفالة وتعزيز الخبرة اللازمة للوفاء بالمتطلبات المتنوعة لأنشطة بناء السلام، بما في ذلك في مجالي الحوكمة وسيادة القانون. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى عمل الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني باستعراض القدرات المدنية الدولية، الذي أطلقه الأمين العام في الشهر الماضي.

ويجب على مجلس الأمن أن يواصل انخراطه القوي في بناء السلام، ونأمل أن تحقق لجنة بناء السلام نتائج مُحسَّنة من خلال العملية الاستعراضية الجارية. واستنادا إلى مناقشة

اليوم، ستواصل اليابان مشاركتها بصورة فعالة في الجهود صوب تحقيق السلام المستدام في البلدان الخارجة من الصراع.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن. وأدعو الآن معالي السيد بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة، لأخذ الكلمة.

**الأمين العام** (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، الوزير أوكادا، على مشاركتكم شخصيا في هذه المناقشة الهامة للغاية لمجلس الأمن، وعلى تركيزكم اهتمام المجلس على هذا الموضوع الهام. وأهنئ وفد اليابان على رئاسته الناجحة لأعمال مجلس الأمن في هذا الشهر.

لقد ظهر في مناقشاتنا السابقة توافق في الآراء بشأن بعض العوامل المؤدية للنجاح في بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وقد حددها على نحو مفصل إلى حد ما التقرير عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب انتهاء النزاع مباشرة، الذي قدمته إلى هذا المجلس في تموز/يوليه الماضي (S/2009/304). وينبغي أن نغتنم الفرصة الحاسمة التي يتيحها انتهاء صراع من الصراعات الرئيسية. ويجب أن نستجيب على نحو مبكر وفعال. كما يجب أن نظل بعد ذلك منخرطين على الأجل الطويل. وقد اتفقنا أيضا على وجوب مواءمة جهودنا الجماعية مع احتياجات كل بلد على حدة.

وأود اليوم أن أشدد على ثلاث نقاط بغية وضع مناقشتنا في السياق الأوسع نطاقا.

أولا، نحن نبني السلام في عقول الناس وأفئدتهم. ويعني هذا تحقيق فوائد ملموسة للسلام. والسلام لن يُكتب له الدوام إذا لم ير الناس فوائد حقيقية في حياتهم اليومية: الأمان والعدالة والوظائف وآفاق مستقبل أفضل. وفي هذا الصدد، يجب أن نسترشد في عملنا دائما بمبدأ الملكية الوطنية.

ثانيا، لن يدوم السلام إلاّ إذا كانت الحكومات في بلدان مرحلة ما بعد انتهاء الصراع قادرة على أداء المهام الأساسية للدولة وكفالة الأمن المستدام. وتشمل هذه المهام القيام بأعمال الدورية في الشوارع ودعم سيادة القانون وإنشاء نظام فاعل للعدالة والمؤسسات الإصلاحية وتوفير الخدمات الأساسية. وينبغي أيضا أن تكون الحكومات قادرة على تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم وإنشاء قطاع أمني مهني وحماية المدنيين من الموت ومن الإصابة بسبب الألغام الأرضية.

ثالثا، يجب علينا اتباع نهج شامل. ويعني ذلك التعامل مع الأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهو يعني إشراك الأطراف الفاعلة على المستويات الوطنية والثنائية والإقليمية والدولية ويعني الاتساق والتنسيق والرؤية المشتركة.

والأمم المتحدة تواصل تحسين أعمالها. ونبني الشراكات وأوجه التآزر على نطاق منظومة الأمم المتحدة ومع الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية، مع التركيز على المشاركة المبكرة. ويشمل هذا تقوية الشراكة مع البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية.

ونعزز قدرتنا على دعم عمليات السلام القادرة على البقاء، وتسفر عن التوصل إلى اتفاقات دائمة. ونعكف على تحسين أدواتنا لنشر ودعم عمليات لحفظ السلام ومكاتب متكاملة لبناء السلام وغير ذلك من العمليات الميدانية التي تقوم بمهام لبناء السلام.

ونولي مزيدا من الاهتمام للصلة بين حفظ السلام وبناء السلام. وحفظة السلام أنفسهم هم، بشكل هام، أوائل من يبني السلام. وهم يغتنمون الفرصة المتاحة بعد انتهاء الصراع مباشرة. وهم أول من يضعون الأولويات. ويجب أن نستفيد من وجودهم الفريد، وإن كان مؤقتا، على أن نظل مدركين لأن حفظة السلام ليست لديهم الموارد المطلوبة للتنمية في الأجل الطويل.

وتعكف الأمانة العامة على وضع استراتيجية لكفالة أن تسهم مهام بناء السلام المبكرة والبالغة الأهمية، التي ينفِّذها حفظة السلام وغيرهم، في بناء السلام والتنمية في الأجل الطويل. وفي قيامنا بذلك، نريد الاعتماد على أصول جميع الشركاء، ولا سيما الشركاء من الجنوب.

وتحقيقا لهذه الغاية وعملا بإحدى التوصيات الواردة في تقرير العام الماضي (S/2009/304)، طلبت من مكتب دعم بناء السلام إجراء استعراض للقدرات المدنية لبناء السلام. كما عينت فريقا استشاريا رفيع المستوى، برئاسة وكيل الأمين العام السابق لشؤون حفظ السلام، السيد غينو. وأفهم أن لجنة بناء السلام ستسهم أيضا في هذا الاستعراض، مما يضمن بالتالي استطلاعنا لآراء شريحة واسعة وفريدة من الأعضاء.

وتوفير التمويل في الوقت المناسب أمر ضروري. ومن المهم بشكل حيوي أن يكون لدينا الموارد الكافية وفي الوقت المناسب لمهام بناء السلام المبكرة، بما في ذلك، عند الاقتضاء، النشر السريع لقدرات شرطية ومدنية أخرى دائمة.

في العام الماضي، نقح صندوق بناء السلام اختصاصاته لكي يكون في وضع أفضل لتقديم الموارد بمرونة وسرعة وعلى نحو يمكن التنبؤ به، بالصورة المتوخاة في تقريري لعام ٢٠٠٩. وقدم الصندوق منذ إنشائه في أواخر عام ٢٠٠٦ موارد لـ ١٦ دولة. وذهبت نسبة ٨٨ في المائة من هذا التمويل لبلدان تنتشر فيها بعثات لحفظ السلام أو بعثات سياسية ولبناء السلام.

كما يفيد صندوق بناء السلام باعتباره دعامة للجنة بناء السلام، حيث خصص قرابة ١٠٦ ملايين دولار للبلدان الأربعة المدرجة في جدول أعمال اللجنة. ويسعدني أن أعلن أن اعتمادات الصندوق ستصل في هذا الشهر إلى ٢٠٠ مليون دولار. وبفضل وجود ٤٨ مانحا وقرابة ٣٥٠ مليون دولار في صورة ودائع وتعهدات، يواصل الصندوق إحراز تقدم، بما في ذلك من خلال التوجيه الذي يوفره فريقه الاستشاري.

غير أن قيمة صندوق بناء السلام تتمثل في تحديد المجالات ذات الأولوية والمساعدة في توجيه الموارد إليها. والصندوق لا يمكنه، في حد ذاته، تلبية الاحتياجات المالية للبلدان الخارجة من الصراع.

ولذلك، أحث البلدان المانحة على زيادة دعمها كمانحين على الصعيد الثنائي، من خلال تقديم مساهمات مباشرة للبلدان الخارجة من الصراع وكمانحين على الصعيد المتعدد الأطراف، من خلال المؤسسات المالية الدولية أو هيئات الأمم المتحدة في الميدان.

ويمثل الاستعراض الجاري لترتيبات بناء السلام المتفق عليها في عام ٢٠٠٥ فرصة لتعزيز عملنا بطرق مهمة. وبناء السلام مهمة معقّدة ومتعددة الجوانب. وهي تتطلب قدرا كبيرا من الموارد البشرية والمالية والمؤسسية. لكن الأداة الأهم التي يمكننا استخدامها هي الالتزام السياسي للأطراف الفاعلة على المستويين الوطني والدولي.

ولمجلس الأمن دور مركزي يتعين عليه القيام به. وبينما تشمل ولايات حفظ السلام بصورة متزايدة مسؤوليات تتعلق ببناء السلام، أحث أعضاء المجلس على كفالة أن تكون الموارد المقدمة متناسبة مع المهام المحددة وأحثهم على استخدام نفوذهم وخبرتهم الكبيرة في مساعدة بناء السلام على تحقيق إمكاناته.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه. وأعطي الكلمة الآن للسيد زلماي رسول، وزير خارجية أفغانستان.

**السيد رسول** (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تهانيّ لكم، الوزير أوكادا، ولبلدكم على تولي رئاسة المجلس في هذا الشهر وأن أشكركم على عقد هذه الجلسة ودعوتي إلى المشاركة فيها. وأود أيضا أن أشكر معالي الأمين العام على حضوره هنا اليوم.

إن إعادة بناء المجتمعات الخارجة من الصراع أحد أكبر التحديات أمام صون السلم والأمن الدوليين وبالتالي فإنها واحدة من أكثر مهام هذا المجلس وهذه المنظمة أهمية. كما أنها ذات أهمية محورية لأفغانستان التي تكافح بصورة يومية لإرساء السلام والأمن.

في أفغانستان، بدأت جهود إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار فور سقوط حركة طالبان في نهاية عام ٢٠٠١. وعندما اجتمعنا لأول مرة في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠١ في بون، ألمانيا، بدأنا عملية من شأنها أن تعيد أفغانستان، في غضون خمسة أعوام، إلى الطريق نحو الاستقرار الدائم. وعلى الرغم من أننا نجحنا بصورة مذهلة في الوفاء بالنقاط المرجعية التي حددتها عملية بون، فقد أدركنا سريعا أنه سيكون من الضروري بذل مزيد من الجهود للتصدي للتحديات الهائلة التي تواجهنا. وفي طوكيو في عام ٢٠٠٢ ولندن في عام ٢٠٠٦ وباريس في عام ٢٠٠٨، عدلنا خططنا لتتواءم مع الحقائق الناشئة ووسعنا نطاق جهودنا لجعل أفغانستان دولة تتمتع بالأمن والاستقرار والازدهار.

وبعد ثلاثة عقود من الحروب، كان اقتصاد أفغانستان مدمرا والدولة مفكّكة والمجتمع محروما من البنى الأساسية أو حتى من ضروريات الحياة الأساسية. وكان الملايين قد قضوا نحبهم. واضطر ملايين غيرهم للفرار من بلدهم، ومن بينهم عدد كبير من الأفغان التكنوقراطيين والمتعلمين.

وأصاب الصراع المستمر خلال هذه الفترة النسيج الاجتماعي للبلد بالشلل. وفضلا عن ذلك، أفرخ عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي المستمر شبكات من الإرهابيين والمتطرفين والمجرمين وتجار المخدرات والعناصر الإقليمية الانتهازية التي تعتمد على انعدام الأمن في أفغانستان والمنطقة. وتغذت الصلة بين المخدرات والتطرف والجريمة على حالة الفوضى والتشوش التي تهدد بصورة خطيرة الآن جهودنا لبناء السلام.

وعلى الرغم من التحديات، حققنا نجاحا لافتا في تسع سنوات، حيث أرسينا أساسا مقنعا للتفاؤل بشأن مستقبل البلد.

لقد نبذ الأفغان بقوة الحكم الشمولي لحركة طالبان وشكّلوا حكومة، بإجراء ثلاثة انتخابات ناجحة، بما في ذلك الانتخابات الرئاسية الماضية، التي أدارها الأفغان بالكامل. وتزداد الحكومة الأفغانية كفاءة وفعالية كل يوم، وهي تزيد قدرتها على الإدارة وتوفير الخدمات للشعب. ويحصل أكثر من ثلاثة أرباع الأفغان الآن على الرعاية الصحية الأساسية. وتتوفر الآن فرصة الالتحاق بالمدارس لملايين الأطفال، ولكثير منهم لأول مرة.

وعالجنا تركة العنف من خلال برنامج شامل لنزع السلاح وإعادة الإدماج نجح في إدماج الآلاف من المقاتلين السابقين في المجتمع. وعلى وجه الخصوص، أود أن أقدم للبابان الشكر والعرفان على الجهود التي تبذلها في هذا المجال، بما في ذلك عن طريق تمويل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك على استضافة مؤتمر شامل للسلام والمصالحة في طوكيو في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، قمنا ببناء الجيش الوطني الأفغاني والشرطة وواصلنا تطويرهما عن طريق التجنيد والتدريب والتجهيز، وشرعا في تحمّل المسؤولية الرئيسية عن توفير الأمن للشعب والبلد.

وفي إعادة بناء الهياكل الأساسية المدمِّرة في أفغانستان، قمنا بتعبيد آلاف الأميال من الطرق وبناء مئات المدارس والمستوصفات وحفر الآبار المحلية وتحسين نظم الري. وشهدنا نموا اقتصاديا هائلا هذا العام، فلأول مرة، بلغت إيرادات الحكومة الأفغانية أكثر من بليون دولار. وتضاعف متوسط الدخل الأفغاني ست مرات في السنوات الأربع الماضية وحدها.

وكذلك حصل تغيير بطرق غير مرئية. وعلا صوت أبناء الشعب الأفغاني وأصبح انخراطهم ومشاركتهم في رسم مستقبل بلدهم أكثر من أي وقت مضى. فلدينا وسائط إعلام حيوية ومجتمع مدني فعال ومواطنون مطّلعون. وتشرع الهياكل الاجتماعية بالترابط مرة أخرى ويبرز ببطء شعور بالوحدة الوطنية.

ونحن فخورون بالإنجازات التي حققناها حتى الآن، ولكننا ما زلنا نواجه تحديات هائلة. ويظل توفير الأمن التحدي الأول الذي تواجهه أفغانستان. وما زال الإرهابيون ينوون تهديد التقدم الذي أحرزناه وإعادة أفغانستان إلى أيام الاستبداد والظلم. ونحن نعي أهمية الوسائل العسكرية في تحقيق الاستقرار في أفغانستان. ومع ذلك، فهي ليست الحل الوحيد. ولذلك السبب، شرعنا في وضع استراتيجية شاملة، تشمل الجهود العسكرية والسياسية والاقتصادية.

وبما أن دور القوات الدولية والطريقة التي تعمل بها يمثلان جانبا جوهريا في استراتيجيتنا الأمنية فهما يكتسيان أهمية بالغة. وينبغي عمل المزيد لضمان حماية السكان المدنيين. ونؤكد على ضرورة توخي العناية الفائقة والدقة خلال العمليات القتالية لتفادي سقوط ضحايا من المدنيين. ومن الضروري أيضا أن تقوم القوات الدولية بواجباتها مع التقيد الصارم بالحساسيات الثقافية، والتنسيق الوثيق مع قوات الأمن الأفغانية. وعلى نفس المنوال، نقدر اتباع قائد قوات منظمة حلف شمال الأطلسي الجنرال ستانلي مكريستال النهج الجديد الذي يكثف التركيز على حماية السكان المدنيين.

ولكي يتحقق النجاح في دحر الإرهاب وتحسين الأمن، هناك حاجة إلى مزيد من التركيز على معالجة المصادر الرئيسية لانعدام الأمن. ولن تُحل مشكلة انعدام الأمن ما دامت ملاجئ الإرهاب وملاذاته الآمنة في المنطقة توفر للإرهابيين الدعم الإيديولوجي والمالي واللوجستي.

إن التعاون الإقليمي عنصر أساسي آخر في تحقيق الاستقرار في أفغانستان. ونحن نواصل تعاوننا مع بلدان المنطقة – على الصعيدين الثنائي والثلاثي ومن خلال المنتديات الأخرى – للتغلب على التحديات في أفغانستان وفي المنطقة.

وفي المستقبل، يجب علينا أن نعمل لضمان استدامة تقدمنا اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا. وما زال يتعين عمل الكثير. ويجب علينا أن نبني قدرة الحكومة الأفغانية وأن نزيد قوة مؤسساتها حتى تتمكن من الوقوف على قدميها. وما زال يجب علينا أن نركز أكثر على تحسين الحكم الرشيد ومكافحة الفساد. ويجب أن نكفل تحقيق الأمن على المدى الطويل للشعب الأفغاني وأن نكسب ثقته على نحو أكمل. ويجب علينا تعزيز الرفاه الاجتماعي الضروري لتحقيق الاستقرار والسلام.

وقبل بضعة أشهر، اقترح الرئيس كرزاي، في بداية ولايته الجديدة، استراتيجية قام المجتمع الدولي بإقرارها في وقت لاحق في لندن في نهاية كانون الثاني/يناير. وتركز تلك الاستراتيجية على بناء السلام والاستقرار الدائمين والمستدامين في السنوات الثلاث إلى الخمس القادمة بأفغنة الملكية والقيادة الوطنيتين وبتمكين الأفغان وإشراكهم أنفسهم، وبتشجيع تحقيق التنمية الاجتماعية – الاقتصادية الطويلة الأجل وإقامة تعاون إقليمي جديد.

أولا، إذا أريد للسلام أن يكون مستداما، ينبغي إشراك الأفغان في تحقيق أمنهم. وستؤدي قوات الأمن الوطنية الأفغانية دورا محوريا. وخلال السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة، سيمكّن تكثيف التدريب والتجنيد لهذه القوات من البدء في تحمل المسؤولية الرئيسية عن الأمن والدفاع عن البلد ومواطنيه، وبذلك إتاحة المجال لأن يتحوّل دور المجتمع الدولي من دور أولي إلى دور داعم.

ثانيا، ستتفاعل حكومة أفغانستان على نحو أكبر مع جميع أبناء الشعب الأفغاني وستعالج شواغلهم من أجل تعزيز الوحدة الوطنية والاستقرار الاجتماعي. وسيتيح تحسين القدرة المجال أمام حكومة أفغانستان للتصدي للفساد وتعزيز الحكم الرشيد ووضع نهاية لثقافة الإفلات من العقاب وتقديم خدمات أفضل للشعب الأفغاني.

ثالثا، سنوفر للمقاتلين السابقين والراغبين في الانضمام إلى عملية السلام فرصة لحياة سلمية ومستقبل لائق من خلال عملية للمصالحة وإعادة إدماج. وذلك بديل جيد من أجل إنهاء استمرار انعدام الأمن في مناطق الصراع ووسيلة هامة لعزل المتطرفين والإرهابيين وضمان أن يستمر الأفغان في اختيار السلام بدلا من العنف.

رابعا، على الرغم من أن تلك العناصر ستعزز السلام والاستقرار، فإن الطريقة الوحيدة لضمان استمرارية التقدم هي إرساء المجتمع على أساس من تحقيق التنمية الاجتماعية – الاقتصادية الطويلة الأجل. ويجب على حكومة أفغانستان أن تكون قادرة على تمويل برامجها ودعم شعبها وخفض اعتمادها على المساعدات الدولية. إن إيجاد فرص العمل والتنمية الزراعية بصفة خاصة، عنصران هامان جدا لتدعيم المكاسب على المدى القصير وتحسين التماسك الاجتماعي وتعزيز التطبيع السياسي. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون هناك تركيز على التعليم للمساعدة في بناء القدرات وتعزيز الاستقرار الاجتماعي ومجابهة التطرف.

إن أحد الجوانب الهامة جدا في استراتيجية لندن هو الدور المركزي لحكومة أفغانستان في تنسيق وقيادة هذه الجهود في الوقت الذي يتحمل فيه الأفغان مسؤولية أكبر في بلدهم. وفيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية، من المطلوب القيام بعمل أفضل بكثير لتحسين كفاءتها. فحتى الآن، لم توجه من خلال ميزانية أفغانستان الوطنية سوى نسبة ٢٠ في المائة من هذه المعونات، ووجه ٨٠ في المائة من المساعدة على أساس ثنائي. وباختصار، يجب علينا أفغنة أولويات التنمية.

من خلال تحسين التنسيق، ينبغي لنا أن نعمل على معالجة هياكل الإدارة الموازية أو المتنافسة التي تضر أكثر مما تنفع.

وتقوم استراتيجية الأفغنة الجديدة التي يطرحها الرئيس كرزاي على إقامة شراكة موثوقة وقابلة للتنفيذ بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي. إن حكومتي والشعب الأفغاني ممتنون جدا على استمرار التزام شركائنا الدوليين وأصدقائنا وسخائهم. وندرك أن الشراكة القائمة على الاحترام والواقعية أمر حيوي لنجاحنا.

ومن المفهوم أن لدينا توقعات مختلفة وجداول زمنية مختلفة وأولويات مختلفة. وليس في وسعنا تجنب التجزؤ والارتباك إلاّ بالتفاهم المتبادل والاتصالات المفتوحة والوعي بأهدافنا المشتركة. وستستغرق جهودنا وقتا لتؤتي ثمارها. ولا يمكن تسريع هذه العملية. وبالإضافة إلى اتخاذ التدابير القصيرة الأجل، فإن التنمية الطويلة الأجل المدعومة بشراكة ملتزمة مع المجتمع الدولي هي المفتاح لإنشاء مجتمع أفغاني معافى ومستدام بمأمن من خطر الصراع المتكرر.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ألفريد بالو كونتيه، وزير الدفاع في سيراليون.

**السيد كونتيه** (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، يود وفدي أن يتقدم إليكم بأحر التهاني، سيدي

الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. ونؤكد لكم على دعمنا وتعاوننا الكاملين خلال فترة ولايتكم. أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لسلفكم على قيادته المقتدرة في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على حضوره في هذه المناقشة.

كما يود وفد بلادي أن يعرب عن خالص تقديره للبعثة الدائمة لليابان على تنظيمها هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن حول موضوع بناء السلام بعد انتهاء النزاع ووضع استراتيجية شاملة لبناء السلام من أجل منع تكرار النزاع. وتعرب حكومة سيراليون عن تقديرها لإتاحة هذه الفرصة للمشاركة في المداولات التي تركز على تشكيل استراتيجية عالمية شاملة بشأن هذه المسألة المهمة.

قبل أن أواصل بياني، اسمحوا لي بأن أنقل مشاعر الأسف العميق لزميلتي، وزيرة الخارجية، زينب حوا بانغورا، التي لم تتمكن لظروف لا يمكن تفاديها من المشاركة في جلسة اليوم، كما كان مزمعا من قبل، بسبب ظروف موازية ملحة وذات طابع جدي.

لقد تحلت سيراليون بنفاذ البصيرة، بوصفها بلدا شارك مشاركة كاملة في عملية إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع طوال السنوات القليلة الماضية، في مواجهة التحديات المتمثلة في صياغة استراتيجية شاملة ودائمة لبناء السلام. وندرك بوجه خاص الضرورة الملحة لقيام المجتمع الدولي بتقييم أفضل الطرق التي يمكن بها تعزيز الهياكل الحالية، بما فيها لجنة بناء السلام، من أجل ضمان الانتقال الناجح من مرحلة بناء السلام إلى مرحلة الأمن والتنمية المستدامين في البلدان الخارجة من النزاع.

يشاطر وفد بلادي الأفكار فيما يتعلق بالاعتبارات العميقة المحددة في المذكرة المفاهيمية التي أعدتها اليابان. وتبعا لذلك، سأسعى من أجل التركيز في مداخلتي على المسائل الأساسية التي تم إبرازها في هذه المذكرة، وسأطرح عليكم آراء وفد بلادي فيما يتعلق بالدروس المستفادة من تجربة سيراليون المتواضعة في بناء السلام بعد انتهاء النزاع.

طوال العقد الماضي، كانت سيراليون مختبرا ميدانيا فعليا لتصميم وتنفيذ استراتيجيات بناء السلام الطويلة الأجل، حيث تم توسيع الجهود الدولية الكبيرة المبذولة في التصدي لمجموعة كبيرة من التحديات واتخاذ المبادرات والخيارات المتاحة على صعيد السياسات خلال انتقال البلد من مرحلة حفظ السلام إلى مرحلة بناء السلام.

واليوم تقف سيراليون على عتبة الذكرى السنوية الخامسة لمشاركة لجنة بناء السلام في البلد، وقد تلقت تمويلا حفازا عن طريق صندوق بناء السلام من أجل الاضطلاع بجهود بالغة الأهمية في بناء السلام على مدار هذه الفترة.

ومن بين التحديات الرئيسية التي جابهتها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي خلال مشاركتهما في سيراليون، مسألة ماهية أفضل السبل التي تتبع لوضع استراتيجيات وآليات شاملة من أجل حشد الدعم والموارد على النحو المناسب للتقليل إلى أدنى حد من احتمال انتكاس الأوضاع.

وبالنظر إلى هشاشة الأوضاع في البلدان الخارجة من النزاع، لا يمكن مواجهة تحديات بناء السلام الدائم إلا عن طريق اتخاذ نهج شامل ومتكامل يتجاوز مجرد تحقيق الاستقرار والأمن على الصعيد السياسي. ومن أجل تحقيق السلام الدائم يجب أن تكون هناك صلة وثيقة بين تلك الأهداف الجوهرية والتدابير التي تهدف إلى وضع الأساس اللازم لتحقيق التنمية والديمقراطية على المدى الطويل، وبخاصة فيما يتعلق بمسائل الحوكمة، والاستقرار الاجتماعي، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون.

وبخلاف عمليات السلام الحالية، ركزت الجهود السابقة المبذولة في حل النزاع تركيزا ضيق النطاق على إدارة الأزمات، مما سمح بظهور فجوات بين المجالين السياسي والأمني، من جهة، والتعمير والتنمية، من جهة أخرى. وقد زاد ذلك النهج من احتمال تدهور الأوضاع في البلدان التي تنشب فيها النزاعات إلى حد تجدد أعمال العنف، حيث تكون قد أخفقت في مواجهة الأسباب الجذرية للنزاع العنيف على نحو مناسب، ولا سيما التفاعل بين التخلف ونظام الحكم الضعيف، من جهة، ونشوب الحروب بين الدول، من جهة أخرى.

وفي هذا الصدد، يجب أن تركز عمليات السلام المعاصرة على معالجة التعقيدات في حالات النزاع عن طريق تحديد ودعم الهياكل التي تعمل على توطيد السلام، ليس خلال مرحلة بناء السلام فحسب، بل أيضا خلال فترة حفظ السلام التقليدية.

وفي أعقاب قيام متمردو الجبهة الثورية المتحدة بحصار بعض جنود الأمم المتحدة في الجزء الشرقي من سيراليون خلال المراحل المبكرة من التنمية. تم توسيع نطاق الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ليشمل تقديم الإغاثة في حالات الطوارئ، ونزع السلاح، والتسريح، وتدريب أفراد القوات العسكرية وقوات الشرطة، والتدريب في مجال حقوق الإنسان، وعودة المشردين داخليا واللاجئين إلى وطنهم، ومراقبة الانتخابات. كما يتطلب بناء السلام الدائم مواجهة الأسباب الجذرية للنزاعات العنيفة عن طريق تقوية المؤسسات الحكومية وتعزيز المشاركة السياسية.

وبالنسبة للمسألة المحددة الخاصة بماهية التدابير التي يمكن تنفيذها لتحقيق الاستقرار السياسي والأمن والاستقرار الاجتماعي في إطار نهج شامل ومتكامل، سأسعى لذكر بعض المبادرات المتخذة في سيراليون وتأثيرها في عملية بناء السلام عموما حتى الآن.

بعد وقف الأعمال العدائية وتوقيع اتفاق لومي للسلام، الذي مهد الطريق أمام التوصل إلى نهاية ناجحة لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، شرعت الحكومة، بالتعاون مع الأمم المتحدة ومع الشركاء الثنائيين والمتعددين الآخرين، في عملية إصلاح قطاعية تشمل قطاعي الأمن والعدالة.

وعلى سبيل المثال، ازدادت القوات المسلحة لجمهورية سيراليون من ١ ٧٠٠ إلى ٨ ٥٠٠ جندي، وتلقت تدريبات ودعما لوجستيا مهمين بقيادة الفريق الاستشاري العسكري الدولي الذي كان بقيادة المملكة المتحدة. وقد حققت سيراليون معلما مهما – وهو نشر حفظة السلام من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية ضمن عمليات السلام الجارية التابعة للأمم المتحدة.

وتم الاضطلاع بتدخلات مماثلة فيما يتعلق بقوة الشرطة الوطنية، بما يشمل التدريب والدعم اللوجستي المهمين وتأهيل وتشييد مرافق الشرطة في جميع أنحاء البلد. وبالإضافة إلى ذلك، ازدادت القوة العددية للقوة من ٥ ٠٠٠ إلى ٩ ٠٠٠ فرد، بهدف بسط سلطة الحكومة وتكثيفها عبر البلد بأكمله من أجل حفظ القانون والنظام وتعزيز احترام سيادة القانون.

وأجريت إصلاحات مهمة عن طريق برنامج تطوير قطاع العدالة، مما نتج عنه تعزيز وتطوير قدرة النظام القضائي على الفصل في القضايا المتأخرة القائمة.

وقدت توجت جميع المبادرات السابقة بعملية إصلاح مؤسسي شاملة تشمل الدفاع والشرطة والاستخبارات والنظام القضائي والسجون، وتهدف إلى تعزيز الرقابة المدنية والمساءلة الديمقراطية للأجهزة الأمنية.

وقد قطع القطاع الأمني، بدون شك، شوطا طويلا في تطوير أجهزته، وتواصل سيراليون التحرك إلى الأمام

بصورة مطردة نحو إقامة هيكل منسق للأمن والاستخبارات مصمم للسماح باتخاذ نهج تشاركي من أجل الاضطلاع الكامل بتولي زمام الأمور وتحمل المسؤولية فيما يتعلق بقطاع الأمن. ويتمثل المبدأ الأساسي في أنه بدون استتباب الأمن لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة.

ويتسم البعد العلائقي لبناء السلام بالأهمية لتحقيق السلام الدائم والتماسك الاجتماعي. وقد أنشئت لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والمحكمة الخاصة لسيراليون بوصفهما أداتين لتحقيق الهدفين التوأمين المتمثلين في تعزيز المصالحة والعفو ومكافحة الإفلات من العقاب.

إن اعتماد استراتيجية تشمل تدابير شاملة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وتوطيد الحوكمة، وإعادة بناء المؤسسات الديمقراطية سيعالج لا محالة الكثير من الأسباب الجذرية للنزاع. ووفقا لذلك، فإنه منذ الإعلان الرسمي لانتهاء الحرب في سيراليون في عام ٢٠٠٢، اتخذت مجموعة واسعة من المبادرات في الإطار الأمني والسياسي والإنساني والمتعلق بالتنمية من أجل تعزيز الديمقراطية وإعادة بناء مؤسسات الدولة الضعيفة أو غير الفعالة. وقد تم توجيه جميع هذه الجهود نحو وضع أساس الإنعاش الوطني المتوسط الأجل والطويل الأجل، وعززت قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة إلى المواطنين على نحو فعال، وتمخضت عن نتائج إيجابية للتنمية البشرية.

وما فتئت حكومتي إلى اليوم تعمل مع الأمم المتحدة بالتعاون مع شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف بغية استعادة مؤسسات الدولة والمؤسسات الحكومية المحلية في جميع أنحاء البلد، فأنجزت انتخابين للرئاسة والبرلمان، فضلا عن انتخابات للحكومات المحلية. ولقد شهدت الانتخابات الوطنية لعام ٢٠٠٧ إزاحة الحزب الحاكم عن السلطة على أيدي المعارضة. ويسعني القول باعتزاز كبير إن معظم الخطوات التي اتُخذت في العملية الجارية لإضفاء الطابع الديمقراطي على سيراليون، رغم أنها غير كاملة، لا مثيل لها في حالات ما بعد الصراع في أنحاء عديدة من العالم.

إن إنشاء لجنة بناء السلام في عام ٢٠٠٥ كهيئة استشارية ومنتدى لحشد الموارد والدعم لأجل تعزيز السلام في البلدان الخارجة من الصراع، وإدراج سيراليون لاحقا في جدول أعمالها، شكّل نقطة تحول في جهودنا لبناء السلام. والمكاسب الكبيرة التي تحققت من العمل مع سيراليون عززت بوضوح أهمية دور اللجنة كوسيلة لتوفير الموارد وحشد الدعم لمبادرات بناء السلام الشاملة والمتسقة والمنسقة التي تكون انعكاسا للحقائق السائدة في البلد.

ومنذ بدأت لجنة بناء السلام عملها، أحرزت سيراليون تقدما كبيرا في مجالات الحوكمة؛ والحوار بين الأطراف؛ وحماية حقوق الإنسان؛ ومواجهة التهديدات الأمنية بسبب الفساد المستشري، والاتجار بالمخدرات، والجرائم المنظمة عبر الوطنية.

ولقد تحسن الأمن في جميع أنحاء البلد تحسنا كبيرا بفضل دوريات الشرطة والدوريات العسكرية المشتركة. وصدرت عدة قوانين تشريعية وتمت عملية استعراض للدستور لمواجهة هذه العوامل وعوامل أخرى يمكنها أن تعرّض للخطر جهود بناء السلام الجارية والمساعي البعيدة الأمد لتحقيق التنمية الوطنية المتوخاة في إطار الاستراتيجية الوطنية الحكومية المعروفة بخطة للتغيير.

وفيما لا نزال مدينين للأمم المتحدة المعنية حاليا بسيراليون ولشركاء إنمائيين آخرين تجاه أوجه التقدم المذكورة أعلاه، لا تزال هناك تحديات تواجه عددا من مسائل التنمية وحقوق الإنسان والحوكمة. ولعل أهم هذه الشواغل الارتفاع المتزايد لمعدلات وفيات الأطفال والأمهات، وهي الأعلى في العالم، فضلا عن بطالة الشباب

المتنامية في بلدي. والحقيقة أنه على رغم جميع هذه الجهود المبذولة، بالاقتران مع انخراط المجتمع الدولي، لا تزال سيراليون قريبة من أدنى معدل للتنمية البشرية بالنسبة إلى عدة مؤشرات رئيسية. وهذا أمر يقلقنا.

ويأخذني الكلام إلى الصلة بين الأمن والتنمية وحتمية مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الجمّة التي تجابه بناء السلام بعد الصراع. وتقديرا لهذا التعاون القائم، لم تدخر حكومتي جهدا للشروع في نظام إصلاحي متين يطال جميع القطاعات، بغرض عدم الاستفادة فحسب من التأثير المضاعف، وإنما الأهم أيضا لتمكيننا من الاستثمار في تطوير البنية التحتية للإدارة والتمويل العام. وبالمثل، نبذل جهودا حثيثة للاستثمار في تطوير الرأسمال البشري بهدف تعزيز برنامجنا الاجتماعي والاقتصادي للانتعاش، وهو شرط حيوي مسبق لتعزيز السلام.

وختاما لبياني، أود أن أؤكد مجددا على أنه بقدر ما لبناء السلام من حتمية وطنية، يجب أن يكون هناك نهج شمولي لإدارة جهود بناء السلام والجهود الوقائية، مع ملكية محلية، وهذا يشمل أطرافا إقليميين ودون إقليميين يؤدون دورا محوريا.

ومع ذلك، من المهم في هذه المرحلة ملاحظة أنه على الرغم من الاهتمام العارم الذي ولّده بناء السلام في العقد الماضي، فإن تعبئة الموارد لجهود بناء السلام والجهود الوقائية ما زالت غير كافية على العموم مقارنة بالتزامات حفظ السلام. والمهم بشكل خاص في هذا الصدد الاعتراف بالدور الحافز الذي يمكن القيام به عن طريق تخصيص موارد مالية مفيدة ومتتالية في المراحل الأولى لفترة الانتقال.

ومسألة الحصول على الأموال لمبادرات بناء السلام ينبغي أن تحظى باهتمام خاص فيما جميع البلدان والمؤسسات المالية الرئيسية المساعدة تواصل التعافي من الصدمات التي ولّدتها الأزمة المالية العالمية الراهنة والتباطؤ الاقتصادي الحاصل، الأمر الذي أدى إلى تراجع المساعدات والأموال بوجه عام. ونظرا لهذه الحقيقة المجردة، على المجتمع الدولي أن ينظر بعجالة في نُهُج وطرائق جديدة لتخصيص الأموال واستدامتها بغية تحقيق بناء السلام وإعادة الإعمار الوطني بعد الصراع.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة لوسيا لوباتو، وزيرة العدل في تيمور – ليشتي.

**السيدة لوباتو** (تيمور – ليشتي) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني حقا أن أمثل حكومتي وبلدي الحبيب في هذه المناقشة الهامة، وأن أعرض تجربة تيمور – ليشتي في الإبلال من الصراع على مدى السنوات العشر الماضية. سأبقي على بياني ضمن الفترة الزمنية المحددة، بيد أنني عممت نصا أكثر تفصيلا على الممثلين للعلم به.

بصفتي وزيرة العدل، يسعني أن أعطي رأيا في تحقيق السلام عن طريق المؤسسات القضائية وسيادة القانون في بلدي. ولكنني أود أيضا أن أناقش بعض الجوانب الأوسع نطاقا بشأن المصالحة، والتنمية الاقتصادية، والأمن والاستقرار السياسي، وهي أمور ضرورية. وأنوي التركيز على الحلول التي نوفرها لمشاكلنا أكثر من التركيز على المشاكل ذاتها. فاسمحوا لي بأن أتشاطر تجربتنا معكم.

هذه المناقشة حسنة التوقيت تماما بالنسبة إلينا، لأننا استضفنا للتو مؤتمر ديلي الدولي للحوار، الذي أتاح الفرصة لتبادل الخبرات وإيجاد أرضية مشتركة في ما بين ما يسمى بالبلدان السبعة – ”البلدان السبعة الصغيرة“ من الدول الضعيفة. وحصل توافق قوي في الآراء بين البلدان الضعيفة والشركاء الإنمائيين على الانتقال من حالة الضعف إلى حالة النشاط، والسعي إلى مزيد من العمل مع الشركاء الإنمائيين مع تركيز أكبر.

لقد وجدنا أن تيمور – ليشتي لديها الكثير لتقدمه ولتكسبه من خلال المناقشات المتعلقة باستراتيجيات بناء السلام. ومع أن ثماني سنوات هي فترة قصيرة منذ استقلالنا الوطني، إنما حققنا فيها العديد من الإنجازات. لقد عالجنا بعض المسائل الملحة في المدى القصير كانت هامة حقا بالنسبة إلى انتعاشنا. واتخذت تدابير هامة للضمان الاجتماعي، بما في ذلك التنويه بأبطال أمتنا الذين ضحوا كي نكون أحرارا. وتم تعزيز علاقتنا مع إندونيسيا عن طريق مبادرات من قبيل لجنة الحقيقة والصداقة، والحوار الجاري بين زعمائنا. وجرى تدريجيا إغلاق مخيمات للمشردين داخليا بما يحفظ مشاعرهم، وتلقى الناس المساعدة للانتقال إلى أماكن أخرى وإعادة البناء. وتدخلت الحكومة لكفالة الأمن الغذائي، عندما هددت أسعار الأرز المتصاعدة بالحد من العرض.

وبدأت قوات الشرطة والدفاع بتحديد ولاياتها أثناء فترات السلم، والعمل معا في تنفيذ عمليات مشتركة عندما تعرض الأمن الداخلي في الدولة للخطر. والنجاح في ذلك كان جليا عقب الهجومين على رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية عام ٢٠٠٨. وبفضل القيادة السليمة، كانت هذه الأزمة إلهاما لقواتنا الأمنية ووفرت منطلقا لإجراء مزيد من الإصلاح في قطاع الأمن، وبلوغ قدر أكبر من الاحتراف والبُعد عن التدخل السياسي. وتعمل الشرطة الآن على تطبيق نهج لخدمة المجتمعات المحلية والعمل معها لتحديد نزاعات محتملة وحل المشاكل قبل أن تتصاعد حدتها فتتحول إلى أعمال عنف.

ولحسن حظ تيمور – ليشتي، فإن لديها إيرادات من الموارد الطبيعية التي يديرها صندوق النفط ولديها قصة نجاح للشفافية والحكم الرشيد. وتعتقد حكومتنا أننا بحاجة إلى إعادة استثمار إيراداتنا في بلدنا لتحسين مستوى حياة المواطنين. ومن الصعب تفسير منطق إبقاء الأموال في المصارف بينما يتعرض الشعب للمعاناة.

نعم، لقد قطعنا شوطا طويلا، ولكننا تعلمنا دروسا كثيرة، بما في ذلك بعض الدروس المؤلمة. لقد تعلمنا أن البلدان، بدون استثناء، لا يمكنها التعافي من النزاع إلا إذا استطاعت أن تعطي نفسها فسحة من الزمن خالية من استمرار النزاع. وفي تيمور – ليشتي، حصلنا أخيرا على تلك الفسحة، ولكننا لا نعتبر السلام أمرا تلقائيا. فكما قال رئيس الوزراء زانانا غوسماو مؤخرا،

> ”سيكون من السهل أن تتنفس الصعداء عندما تبدأ بإظهار شواهد التقدم وعندما تحقق مستوى من الاستقرار الظاهر، لأننا في أوقات السلام نستطيع أن ننسى المشقات والنزاع“.

ونحن لسنا في طور الخروج من نزاع عنيف فحسب، بل أيضا، ولأول مرة في تاريخنا، نؤسس دولة مستقلة جديدة. وبهذه الروح، أود أن أشاطركم ثلاث ملاحظات حول بناء السلام من منظورنا، وهي راسخة في التاريخ الحديث لتيمور – ليشتي وأثرتها مواضيع ذات صلة من مؤتمر ديلي الدولي للحوار.

فيما يتعلق بالحاجة إلى حوار سياسي جامع، فإننا في تيمور – ليشتي، نهدف إلى إبداء نضوج جديد في العلاقات السياسية. فبعد الاستقلال، شرعت الحكومة بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ويذكر العالم أنه في الوقت الذي شهد ميلاد دولتنا، كان بلدنا يعيش على أنقاض الدمار. وكنا نبني بلدنا على حطام هياكله الأساسية، وعلى قطاع اقتصادي محدود ووئام اجتماعي هش فيما بيننا وجيراننا. وقد نال شعبنا استقلاله ولكن عوائده ليست محسوسة بعد لدى الكثيرين في حياتهم اليومية.

ولم يكن غريبا أن نواجه النزاع من جديد في عام ٢٠٠٦. وقد أحدث ذلك النزاع نكسة لتنمية دولتنا، ولكنه أيضا أعطانا درسا ثمينا. فقد تعلمت الأطراف السياسية الفاعلة لدينا أن الطريق إلى مستقبلنا لا يمر عبر العنف بل من خلال القيادة الإيجابية والفعالة، والروح المهنية والالتزام بالتنمية. وقد خرجنا من نزاع عام ٢٠٠٦ أشد عودا، كدولة، وأقل خشية من التعبير عن خلافاتنا السياسية بدون حاجة إلى اللجوء إلى النزاع العنيف. إننا نجابه بعضنا بعضا كل يوم، ولكننا نفعل ذلك في برلماننا الوطني. وفضلا عن ذلك، فإن المعارضة البرلمانية تشارك بشكل مستمر في المناقشات العامة للتوصل إلى توافق آراء وطني حقيقي على المسائل ذات المصلحة المشتركة لجميع التيموريين، ومن أمثلة ذلك مجموعة القوانين الأمنية الرئيسية التي جرى إقرارها في الشهر الماضي.

وفيما يتصل بتحديد الأولويات الوطنية المناسبة في إطار رؤية مرنة في الأجل الطويل، ففي عام ٢٠٠٦، شرع رئيس الوزراء زانانا غوسماو والحكومة الدستورية الرابعة في تغيير مسار تيمور - ليشتي نحو المستقبل. إن استمرار الاستقرار يعتمد على نجاحنا ليس على إدارة الأزمة فحسب، بل على تشكيل مؤسسات الدولة التي تحظى بالاحترام وتعالج جميع احتياجات تنمية بلدنا، من إيصال الخدمات الأساسية إلى تخفيف حدة الفقر. وفي عام ٢٠٠٨، تحققنا من أن السبيل الوحيد إلى التنمية المستدامة هو تنسيق جميع الجهود. وفي العام ذاته، وضعنا طرحنا من الأولويات الوطنية لبلدنا.

وقد توافقت تلك الأولويات مع المجالات الخمسة التي جرى تحديدها كأهداف متكررة لبناء السلام في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٩ بشأن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (S/2009/304). وعلاوة على ذلك، لدينا أولوية وطنية محددة مكرسة للوصول إلى العدالة، وأخرى مكرسة للحكم الرشيد والمساءلة، بالإضافة إلى أولوية أخرى تعنى بتنمية الموارد البشرية. والتركيز على الشباب ونوع الجنس معمم في صلب جميع أولوياتنا نظرا للنمو السكاني السريع ولأننا نريد للسكان أن يكونوا أعضاء منتجين في المجتمع ولا يعانون من الإقصاء والإحباط بسبب نقص الوظائف.

وقد استعرضنا أولوياتنا الوطنية بوتيرة سنوية لضمان التكيف مع الحالة المتغيرة. ومع تحسن الوضع الأمني منذ عام ٢٠٠٨، تمكنا من تحويل أولوياتنا لعام ٢٠١٠ إلى الهياكل الأساسية والتنمية الريفية. ومن أجل توفير مظلة لذلك، ولإعدادنا للأجل الطويل، يعمل رئيس الوزراء على استكمال وضع خطة استراتيجية وطنية للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠ وهي تضمن تنسيق جميع أنشطة التنمية في البلد على مدى الأعوام العشرين القادمة.

وفيما يتعلق بالعدالة وسيادة القانون، نحن نعلم أن أحد أسس قيام المجتمع المستقر والآمن في إطار سيادة القانون هو نظام العدالة الجدير بالاحترام، حيث تكون حقوق وواجبات الدولة ومواطنيها مفهومة لدى المواطنين وقابلة للإنفاذ. إننا نسعى إلى توجيه اهتمام خاص إلى أصوات الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والأطفال. ودأبت تيمور - ليشتي باستمرار على منح أولوية لبناء مؤسسات للعدالة قوية وتستكمل العمل الجاري على إصلاح قطاع الشرطة والأمن. فلا يمكن إغفال تحقيق العدالة أثناء تقدمنا نحو الأمن والسلام والتنمية الاقتصادية في الأجل الطويل.

وقبل أسبوعين، أقر مجلس الوزراء خطة لقطاع العدالة عقب عملية اتسمت بالمشاركة الواسعة. وأثرت تلك العملية توصيات التقييم المستقل الشامل لعام ٢٠٠٩، التي جرت بتيسير الأمم المتحدة، ومن ثم أخذت تلك التوصيات في الاعتبار. ويمكن التعريف بالخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة من خلال شعارها ”تحقيق العدالة للشعب“، ومن

أجل تحقيق ذلك، عالجنا خمسة مجالات مواضيعية، وهي واردة بشكل أكثر تفصيلا في النص الخطي للبيان: التنمية المؤسسية؛ واستكمال وضع الإطار القانوني لتيمور – ليشتي؛ وتنمية الموارد البشرية؛ وإنشاء الهياكل الأساسية وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتوفير العدالة.

إننا ننظر إلى العدالة كجزء أساسي من هذه المناقشة بشأن بناء السلام ومنع نشوب النزاعات. واسمحوا لي أن أقتبس من خطاب البابا يوحنا بولوس الثاني في يوم السلام العالمي لعام ٢٠٠٢، حينما قال ”لا سلام بدون عدالة ولا عدالة بدون مغفرة“. إن المغفرة ليست نقيضا للعدالة. وفي الواقع، السلام الحقيقي هو من فعل العدالة. إننا نعمل على إقامة نظام عدالة يضمن حقوق جميع المواطنين، بما في ذلك من خلال توفير الانتصاف القانوني حينما تنتهك حقوقهم. كما أننا نسلم بأنه لا توجد عدالة بدون مغفرة. وبينما يضمن بلدنا سيادة القانون، فإننا نود أن نقول للمجلس أننا عانينا لسنوات طويلة، وفي بعض الحالات ما زالت الجراح جديدة. إننا نريد أن نساعد على علاج هذه الجراح كي تلتئم، ونحن بحاجة إلى أن نفعل ذلك وفقا لطريقتنا وفي الوقت الذي يناسبنا.

وحيث أنه لا يوجد سلام بدون عدالة، فإنه أيضا لا يوجد سلام بدون تنمية. وفي الختام أود أشاطركم بعض النقاط الهامة.

بالنسبة لمسألة تفضيل النوعية على النفعية في بناء القدرات، فقد وجهت إلينا الانتقادات قبل سنوات عديدة لأننا اخترنا النوعية بدلا من النفعية في إعداد الكوادر القضائية الفاعلة، ولكننا نستطيع الآن أن نظهر النتائج، ونحن نشجع على تطبيق هذا المبدأ بوصفه الطريقة الوحيدة لتحقيق الثقة بمؤسسات الدولة.

وفيما يتعلق بموائمة كل الدعم الإنمائي الأجنبي مع خططنا الإنمائية، فإننا ما زلنا بحاجة إلى الدعم من أجل تحقيق السلام الدائم. ومن شأن مبادرات مثل صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام أن تقدم لنا مساعدة كبيرة. ونقدر تقديراً كبيراً المساعدة التي نتلقاها من شركائنا في التنمية، بما فيهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذين جميعاً يعملون معنا الآن بصورة وثيقة وليس كمانحين بعيدين. ونحن نعرف أننا لسنا بمفردنا. ولتحقيق التنمية، لا يمكن أن نسمح بوجود آلية للتنفيذ غير منسقة أو منافسة. والسبيل الوحيد لبناء الثقة في صفوف شعبنا وتحقيق تقدم مستدام هو كفالة أن تنطلق خطة التنمية برئاسة قيادة تيمور – ليشتي بالحوار إلى جميع أنحاء البلاد. ويجب أن يكون بناء السلام عملية وطنية حقيقية إذا أريد له أن يكون عنصرا مثمرا من أجل تحقيق الاستقرار والمصالحة. وستبدأ، في الشهر القادم، عملية للمشاورات الوطنية في المناطق الريفية برئاسة رئيس الوزراء.

وفيما يتعلق باعتماد تكنولوجيا حديثة وسهلة الاستعمال، نحن بحاجة إلى إضفاء الطابع الآلي على الخدمات الحكومية وجعلها متاحة بصورة أكبر للجمهور وأكثر شفافية وخاضعة للمزيد من المساءلة. فقد تعرض البلدان النامية في بعض الأحيان حلولا خرقاء وعفا عليها الزمن، كما كنا في تيمور – ليشتي، لأن الناس يعتقدون أننا غير مستعدين للتكنولوجيا الحديثة. فنحن لا نتفق مع هذا التفكير. بل نحتاج إلى القفز إلى المستقبل. لقد جعلت التطورات الحديثة في مجال التكنولوجيا النظم أكثر ملائمة وسهلة الاستعمال وعلينا أن نذهب مباشرة إلى هذه الحلول. والعديدون من شعبنا يشعرون بالارتياح إزاء هذه التكنولوجيا ونعمل مع شركائنا على ضمان تدريبهم على تطوير النظم التي تملكها تيمور – ليشتي وتقديم الدعم لها والتكيف معها. وفضلا عن ذلك، نحتاج إلى استعمال التكنولوجيا التي لا تضر بالبيئة. وهنا يمكن أن نتعلم من

أخطاء شركائنا في التنمية. ونستطيع أن نحافظ على جمال بلداننا ومواردها في حين نمضي قدما نحو السلام والاستقرار.

أما بخصوص تعزيز الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني، لقد أظهر نمو منظمات مجتمعنا المدني وتأثيرها المضطرد مشاركة شعب تيمور - ليشتي. لقد تطور المجتمع المدني التيموري من تقديم الدعم الإنساني إلى تمثيل صوت أكثر الفئات ضعفا. ومن الملهم أن نرى المزيد والمزيد من الشباب يتطوعون لخدمة مجتمعاتهم وينضمون إلى الكفاح من أجل السلام والعدالة.

ولتحقيق السلام، يجب علينا ألاّ نتصدى للصراع فحسب، بل للأسباب التي قد تؤدي إلى نشوب الصراع. وبينما احتاجت بعض الدول إلى قرون لبناء مؤسساتها ولتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يجب علينا أن نقوم بذلك في غضون عقود. وكما قال رئيس وزرائنا،

> ”إن توحيد شعب بأكمله شوهه الصراع في الكفاح من أجل السلام أصعب من تحقيق الوحدة في أوقات الصراع. وكما نعرف، هناك الكثير من التوقعات المشروعة من الشعب الذي حارب لسنوات عديدة من أجل المثل العليا للحرية والمساواة والتنمية بحيث يمكننا القول إن تحقيق السلام الحقيقي يعني أيضا تحرير الشعب من الفقر“.

ونحن في تيمور - ليشتي نرى أن بناء السلام والتنمية ليست كلمات أو نظريات مجردة، بل هي ملموسة وحقيقية مثل يد تقبض عليها. لقد أخذ أصدقائي وزملائي في مجلس الأمن بيد بلادي عندما مددناها لكم في بداية رحلتنا وساعدتم في انتشالنا من الحرب. لقد عاشت روحنا التيمورية الشهيرة وترعرعت، وأنا الآن أمد يدي ثانية وأطلب أن تمدوا أياديكم بصفتها شريكة حقا في التنمية، كي نتمكن من السير معا على درب السلام الدائم والمستقبل الأكثر إشراقا في تيمور - ليشتي.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية) : أعطي الكلمة الآن للسيدة نغوزي أوكونجو - أيويلا، مديرة الإدارة في البنك الدولي.

**السيدة أكونجو - ايويلا** (تكلمت بالإنكليزية): أحمل إلى جميع الحاضرين تحيات رئيس البنك الدولي، بوب زوليك، الذي يأسف لعدم تمكنه من الحضور هنا اليوم. وأود أن أشكركم بصورة خاصة، السيد الرئيس، على جمعنا معاً لمناقشة هذه المسألة الهامة جدا وعلى توجيه الدعوة للبنك الدولي للمشاركة فيها. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على قيادته القوية لأسرة الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

فبينما يقترب عام ٢٠١٥ بسرعة، يتحول انتباه العالم إلى التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويؤكد التحليل الذي كلف به البنك الدولي لتقديم المعلومات لتقريره عن التنمية في العالم لعام ٢٠١١ بشأن الصراع وضعف البلدان حقيقة مرة - وهي أن البلدان التي دمرها الصراع وتعاني من هشاشة متأصلة لا تحرز التقدم اللازم إذا ما أرادت أن تصبح الأهداف الإنمائية للألفية حقيقة واقعة بالنسبة لشعبها.

وكلنا يدرك الاحتياجات الملحة لهذه البلدان. ويفيد بحثنا بأن الدول الهشة التي تتعافى من الضعف تمثل نسبة ٣٧ في المائة من سكان البلدان النامية إذا استثنينا الصين والهند وروسيا. ومع ذلك، فهي تمثل ٥٨ في المائة من الفقر في العالم النامي، وكذلك ٦٧ في المائة من وفيات الرضع و ٦٩ في المائة من وفيات الأطفال دون سن الخامسة. ويشير تحليلنا إلى أنه لا توجد أي دولة ضعيفة حققت هدفا واحدا من الأهداف الإنمائية للألفية. وبحلول عام ٢٠١٥، لا يتوقع أن تحقق هدف خفض الفقر والجوع إلى النصف سوى نسبة ١٠ في المائة من الدول الضعيفة.

وإزاء هذه الخلفية، فإن مناقشة اليوم قد جاءت في أكثر وقت مناسب. فهذه الاستنتاجات تشكل تذكرة قوية بالتحديات الكبيرة والمعقدة التي تنتظرنا، وهي أيضا دعوة إلى تعبئة مواردنا الموحدة بالنيابة عن الفقراء ومن لا حول لهم ولا قوة.

إن الصراع العنيف واحد من أكبر التحديات للتنمية. فبدون تحقيق السلام والأمن، لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة، كما سمعنا من زملائنا الذين تكلموا من قبل. ومع ذلك، فإن التركيز على بناء السلام وحده لا يكفي. فمثلما لا يمكن أن تتحقق التنمية في غياب السلام، فإن السلام بدون التنمية سلام قد لا يستمر.

وفي السنوات الأخيرة، أصبح الخطاب الذي يتناول به المجتمع الدولي الصراع العنيف ونتائجه أكثر مرونة. فنحن نقر بصورة متزايدة بأن الإجراءات الإنسانية وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام وبناء الدولة والتنمية لا تحدث بتسلسل خطي ميكانيكي، بل هي مترابطة ومتداخلة بصورة وثيقة. فهذه الصورة المعقدة تدعو إلى التعاون والاتساق فيما بين الجهات الفاعلة. وهي تشكل تحديا لنا لمعالجة متطلبات الأجل الطويل للمجتمع الذي لحقت به أضرار بالغة بينما نتأكد من أن إجراءاتنا لا تمس بالهدف الطويل الأجل لبناء أي دولة فعالة.

وإزاء هذه الخلفية، أود أن أقترح مبدأ رئيسيا يوجه كل الأعمال التي نقوم بها ألا وهو أن إحراز النتائج أمر مهم. وبذلك، أعني أن الجميع عليه أن يسهم بشكل مباشر في تحقيق النتائج على أرض الواقع. وسواء كنا نعمل في مكاتبنا في المقر لوضع سياسة جديدة، والمشاركة مع حكومة شريكة في خطة وطنية للتنمية، أو نقوم بإعادة شقّ طريق لمجتمع مزقته الحرب، علينا أن نسأل باستمرار: كيف ستقدم هذه الإجراءات حياة أفضل للناس الآن وفي المستقبل؟

وتدرك حكومة بوروندي بكل وضوح أهمية إحراز النتائج. ففي عام ٢٠٠٦، وبدعم من معهد البنك الدولي، وضعت نهجا سريع النتائج. وهذا النهج، الذي يقسّم خطط التنمية الطويلة الأجل إلى أجزاء من ١٠٠ يوم تسهل إدارتها، يطبق الآن في ٨٠ مشروعا حكوميا. وأسفر مشروع تجريبي في وزارة التعليم عن توزيع ٢٥٠ ٠٠٠ كتاب مدرسي على المدارس الابتدائية في غضون ٦٠ يوما، بينما كان يتطلب هذا الأمر في الماضي العام الدراسي بأكمله. وكجزء من مشروع تجريبي للرعاية الصحية، زارت ٤٨٢ امرأة حاملا المراكز الصحية وأجريت لهن الفحوصات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز خلال شهر واحد – وهذا أكثر بكثير من المعدل الشهري في الماضي وهو ٧١ فحصا.

وبينما نناقش هنا بعض أفضل الطرق للحصول على نتائج، أود أن نركز على ثلاثة مجالات هامة هي: الإطار القطري والمشاركة والمساءلة. وأعتقد أننا إذا أولينا اهتماما لهذه المجالات الثلاثة، سنتمكن من الإسهام بقدر كبير وأن نمضي نحو التحديات الضخمة لمساعدة البلدان على إيجاد بيئة يسودها السلام والأمن. واسمحوا لي بأن أتكلم بإيجاز عن هذه النقاط الثلاث.

أولا، النقطة المتعلقة بالإطار القطري.

وبطبيعة الحال يجب علينا أن نتعلم من تجاربنا وأن نبني عليها، ولكن في خضم الإلحاحية التي تتسم بها بيئة ما بعد الصراع، كثيرا ما يكون مغريا جدا تطبيق حل أثبت نجاحه في أماكن أخرى. ويتعين علينا أن نمنع المحاولات الساعية إلى محاكاة الحلول المطبقة في الماضي من دون كفالة أن تكون تلك الحلول ملائمة للسياق الحالي. ويجب أن نمنع أي وصفة تحول دون التكيف والمرونة. ويلزمنا أن نتفهم بقدر أكبر العناصر المحركة للصراع ويلزمنا أن نفهم هيكل حوافز النخبة. كما يجب علينا أن نعرّف مواطن القوة

الأساسية لكل بلد وأن نفهم القيود المفروضة على قدرته على استيعاب التغيير، ويجب أن نتصرف استنادا إلى ما ترشدنا إليه المعرفة.

لقد دعم البنك الدولي مشاريع برنامج ”العدالة من أجل الفقراء“ لدعم تطوير نهوج ذات سياقات محددة لتحسين إمكانية الالتجاء إلى العدالة في جنوب شرقي آسيا وأفريقيا والمحيط الهادئ. وفي سيراليون، يعمل البرنامج، إلى جانب الأجهزة الوطنية والدولية الأخرى، على المساعدة في الارتقاء بخدمات العدالة على مستوى القواعد الشعبية. وما فتئ المساعدون القانونيون المحليون المدربون يستعينون بطيف من جهود الوساطة والتعليم والدفاع عن الحقوق، وأحيانا برفع الدعاوى، للتظلم من انتهاكات حقوق الإنسان والحصول على التعويضات. وهم يتعاملون مع العناصر التقليدية والمؤسسات الرسمية ويتيحون أسلوبا مرنا بكلفة تتناسب مع المردود في تقديم خدمات العدالة مصمما بما يتناسب بصورة خاصة مع السياق الاجتماعي – القانوني المحدد لسيراليون. وتعكف الحكومة على تأسيس هيئة للمعونة القانونية للاعتراف بالمساعدين القانونيين وإصدار شهادات الأهلية لهم، ومن المتوقع أن يتمكن ما يقرب من ١٠٠ مساعد قانوني في غضون خمس سنوات من تقديم الخدمات لجميع مراكز المختارية الـ ١٥٤ الموجودة في البلد.

جهود التنسيق التي نبذلها يجب أن تكون مدفوعة بضرورة أننا يلزمنا أن نقدم نتائج مجدية. وإنني أعرف أن البعض يشعرون براحة البال من إمكانية التنبؤ – التنبؤ بأن استجابتنا في حالات ما بعد الصراع ستتحسن عندما يُحدد مسبقا من يقوم بماذا. وأجد لزاما علي أن أطعن في تلك الفكرة. فلئن كان مهماً أن ندرك أين تكمن مزايانا الإجمالية المقارنة، فإن من الجوهري أن تتحدد استجابتنا بما تمليه الحالة وقدراتنا النسبية على تحقيق النتائج في السياق المحدد للبلدان الشريكة. إن التحديد المسبق يمكن أن يفضي بسهولة إلى التصلب في المواقف في وقت تكون فيه الحاجة إلى التكيف والمرونة على أشدها. وإن القرارات يجب أن تفوض إلى المسؤولين الذين يتمتعون بأوسع قدر من المعلومات ويجب أن تتخذ عند أدنى مستوى يتسم بالفعالية. وذلك يعني أننا يلزمنا أن نعين أفضل موظفينا في الميدان لأن موظفينا الميدانيين هم أفضل من يتخذ القرار الصحيح، بالتشاور مع شركائهم الوطنيين، بشأن من يقوم بماذا ومتى وكيف.

ثانيا، الشراكات عنصر أساسي. ويجب علينا أن ندرك أن إحراز سلام مستدام ووضع وتنفيذ جدول أعمال عريض القاعدة للتنمية إنما هو مهمة تقع في النهاية على عاتق الدولة ومواطنيها. ونحن في البنك الدولي وفي المجتمع الإنمائي يلزمنا أن نتحلى بالتواضع وأن نذكّر أنفسنا بأننا نؤدي دورا مساعدا فحسب. إننا نقدم مواردنا وخبراتنا ومساعدتنا الأمنية ليتسنى للناس أن يتمكنوا من أن يمسكوا من جديد بمقاليد الحكم. وإن عنصر التنسيق الوحيد الموثوق به في عملية بناء الدولة هو حكومة شرعية ذات سيادة. ومساعدتنا يجب أن تُصاغ بطريقة تساعد البلد في حشد قدرته البشرية والمادية الموجودة تحت تصرفه لتقديم الخدمات التي يحتاج مواطنوه إليها. وذلك يعني عدة أشياء لنا. يجب علينا، على سبيل المثال، أن نجمع مصادر تمويلنا أينما كان ذلك ممكنا لزيادة التلاحم إلى الحد الأقصى والتقليل من العبء الملقى على عاتق الحكومة، مثل الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين. ويجب علينا أن ندعم الميزانية الوطنية وأن نعمل من خلالها وأن نعضد النظم المالية الوطنية. ويجب أن نستغل مزايانا المقارنة وأن نصمم جهودنا بما يتناسب مع الاحتياجات والأفضليات المحلية، ويجب أن نتوصل إلى الاتفاق مع شركائنا القطريين حول التوقيت المناسب للحث على التغيير ومتى ينبغي لنا أن نتريث ونسمح للسكان بأن يحددوا بأنفسهم ضرورة الإصلاح.

ومثلما يلزمنا أن نعزز شراكتنا مع البلدان التي نسعى إلى مساعدتها، يلزمنا أن نمعن النظر أيضا في شراكاتنا نحن. هل نعمل معا بطريقة فعالة لتحقيق النتائج المتوقعة منا؟ لقد عين البنك الدولي مؤخرا مبعوثا أقدم لهايتي، ويُتوقع تعيين مبعوث مماثل للسودان في القريب العاجل. وهذان المبعوثان سيقويان شراكاتنا في الميدان في هذين البلدين في وقت الحاجة الماسة هذا. وقد شعرنا بالارتياح من الدعم الذي تلقيناه وتلقته الأمم المتحدة من الحكومة السويسرية، مما سيمكننا من تبادل كبار المسؤولين بين مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام ووحدة البنك الدولي المعنية بالبلدان الهشة والمتضررة من الصراعات للمساعدة في تيسير وترسيخ جهودنا التكاملية.

نقطتي الثالثة هي أننا جميعا نخضع للمساءلة. ولئن كانت الحكومات يجب أن تخضع في النهاية للمساءلة أمام مواطنيها عما تفعله، فإننا يجب أن نفعل كل ما في وسعنا لترسيخ هذا النمط من الخضوع للمساءلة. إن تشغيل برنامج مواز لتقديم الخدمات ربما يعطينا نتائج في الأمد القصير، إلا أنه لن يساهم في جهود بناء العقد الاجتماعي الذي يكمن في صميم الدولة التي تمارس وظائفها على ما يرام، بل إنه قد يقوض تلك الجهود.

وتحويل الخضوع للمساءلة يتطلب أيضا منا أن نغير الطريقة التي نرصد بها جهودنا. يجب علينا أن نبتعد عن انشغالنا التقليدي بتعقب المدخلات وأن نركز انتباهنا وانتباه شركائنا على إحراز النتائج. وعندما واجهت وزارة الصحة العامة الأفغانية مشكلة نظام يعاني من قلة التنسيق وضعف أداء العناية الصحية، فإنها أقرت حزمة أساسية من الخدمات الصحية التي يقدمها موظفو الصحة المحليون والمراكز الصحية. ولأول مرة منذ سنوات عديدة أمكن للأفغان، لا سيما في المناطق الريفية، أن يلمسوا تقديم الخدمات الصحية الجيدة من قبل شراكة ملتزمة بين الحكومة ومقدمي الخدمات المحليين. ومستوى وصول الناس الذين يعيشون في الأقضية التي يُنفذ فيها البرنامج ارتفع من ٩ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى أكثر من ٨٠ في المائة الآن. وآخر البيانات المتوفرة عن عام ٢٠٠٨ تبين زيادة بأربعة أضعاف في عدد زيارات المستوصفات لتصل مستوى أعلى بثلاثة أضعاف من عدد الزيارات في بلد مجاور. كما شهد البرنامج انخفاضا في معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر من ٢٥٧ في الألف في عام ٢٠٠٠ إلى ١٦١ في الألف بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.

وبروح الخضوع المتبادل للمساءلة، ينبغي لنا أيضا أن نخضع للمساءلة عما نقدمه. وعلى سبيل المثال إذا كنا نطالب شركاءنا بالتحلي بالشفافية فينبغي أن يكون متوقعا منا أن نتحلى بالشفافية بالمثل. وفي ذلك الصدد، يسرني أن أبلّغ بأن البنك الدولي اعتمد سياسة جديدة في إتاحة المعلومات ستفتح الأبواب على عمل البنك أكثر، فتحسن شعور عامة الناس بتملك جدول أعمال التنمية وتعزز شراكاتنا وتشجع على مشاركة أعظم في العمليات التي يدعمها البنك.

وهكذا عندما ننخرط في مداولاتنا اليوم، أرجو أن نتمكن جميعا من إبقاء تلك النقاط الثلاث في أذهاننا: أهمية السياق القطري، والشراكات الحقة، والخضوع الملائم للمساءلة. إنني أعرف أن هذه الأفكار ربما لا تتواءم مع محدودية استعدادنا للمجازفة وحاجتنا إلى التدليل أمام ناخبينا المحليين على المكاسب السريعة المتوقعة في الفترة التي تعقب الصراع مباشرة. غير أن من الواضح لي أن التصدي لتحديات التنمية من خلال تلك العدسات سيتطلب تغيرات أساسية في الطريقة التي ندبر بها أعمالنا.

ومن حسن الحظ أن الأشهر القليلة المقبلة ستجلب عددا من الفرص لإعادة رسم وتحسين الطريقة التي نصرف بها أعمالنا. وعلى سبيل المثال سيوافينا الأمين العام بمعلومات

عن التقدم المحرز منذ صدور تقريره عن بناء السلام في الفترة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (S/2009/304) في حزيران/يونيه الماضي، وفي نهاية العام سيصدر البنك الدولي تقرير التنمية البشرية عن موضوع الصراع والهشاشة.

وليكن واضحا تماما أننا إذا أُريد لنا أن نحقق نتائج فعلية للناس الذين يعيشون في حالات هشة ومتضررة من الصراعات، فإن تلك الحالات تستحق اهتمامنا التام. إننا نعرف كم ثمن الفشل باهظ، ولكننا يجب ألا ننسى أن الفوائد المتدفقة من النجاح ستكون أعظم. دعونا، ابتداء من مداولاتنا هنا اليوم، ننتهز كل فرصة سانحة لكفالة ذلك النجاح.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

**السيد ألكلاي** (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشيد بكم، معالي السفير أوكادا، على عقد هذا الاجتماع لمناقشة موضوع بناء السلام في البلدان الخارجة من الصراع. وإنني واثق بأن مداولاتنا اليوم ستساهم مساهمة كبيرة في واحد من أهم البنود المدرجة في جدول أعمال المجلس. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، السيد بان كي - مون، وكذلك زملائي وزراء الخارجية، على حضورهم هنا اليوم، إننا جميعا نتوقع مساهمات قيّمة. ويشرفني أن أتكلم بالنيابة عن البوسنة والهرسك، البلد الذي قطع طريق الآلام والمصاعب من بلد مستفيد من جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام إلى بلد مساهم فيها مساهمة حثيثة.

إننا ندرك أهمية عمليات بناء السلام كأداة لتعزيز السلم والأمن في البلد المضيف من حيث إنها تساهم في تمهيد الظروف المساعدة لتحقيق السلام المستدام الذي لا رجعة فيه. وتحقيقا لهذا الهدف، ينبغي أن تقوم عمليات بناء السلام على أساس نهج متكامل ومنسق وشامل بغية إرساء الحكم الرشيد وسيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان وبناء المؤسسات وإصلاح قطاع الأمن وإعادة البناء الاقتصادي والتنمية. ويجب أن يكون حق العودة إلى ديار فترة ما قبل الصراع وإعادة الإدماج الكامل للاجئين والمشردين داخليا عن طريق برامج العودة المستدامة جزءا لا يتجزأ من كل استراتيجية من استراتيجيات بناء السلام.

وتتطلب أنشطة بناء السلام تفاعلا نشطا بين كل أصحاب المصلحة، بما في ذلك البلد المضيف، والبلدان المانحة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص. وفضلا عن ذلك، ورغم أننا نرى أنه ينبغي اشتراك كل الأطراف الفاعلة الوطنية والدولية المعنية في عملية بناء السلام، فإننا نعتبر أن الإرادة السياسية للبلد المضيف والملكية الوطنية شرطان لا غنى عنهما لنجاح عمليات بناء السلام، بالنظر لأن عملية بناء السلام بالدرجة الأولى المسؤولية الوطنية للبلدان الخارجة من الصراع والتحدي الذي يواجهها.

وفي ذلك الصدد، نرى أن من الأهمية بمكان تعزيز الحوار بين أطراف الصراع، وبخاصة بين صانعي القرار ومنظمات المجتمع المدني، بغية دفع عملية بناء السلام قدما وبعيدا عن تجدد الصراع. وهذا الحوار بالغ الأهمية للمؤسسات الوطنية وبناء القدرة، وكذلك لبناء الثقة وعملية المصالحة. إن مساءلة كل من ارتكبوا جرائم أثناء الصراع وتقديمهم إلى العدالة تكتسي أهمية مماثلة لبناء الثقة وعملية المصالحة، وبالتالي يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في نجاح الجانب الاجتماعي لعمليات بناء السلام.

وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة يمكن أن يكون جزءا مهما من عملية تحقيق الاستقرار السياسي وإقامة نظام ديمقراطي، وهما الشرطان الأساسيان لعمليتي المصالحة وإعادة الإدماج، وكذلك لتحقيق السلام المستدام ولا رجعة

فيه. ولذلك، ينبغي إيلاء أقصى درجات الاهتمام للتحضير الشامل لها، بما في ذلك تيسير التسجيل والمشاركة الكاملة للناخبين، وبخاصة المشردين داخليا واللاجئين.

وتشدد البوسنة والهرسك على أن إعادة هيكلة القطاع الأمني تتطلب تحقيق توازن بين الدعم الدولي والملكية الوطنية. وينطوي الأمن المستدام على تعزيز المؤسسات والعمليات، في حين أن قطاعا أمنيا جيد الإدارة مهم لجهود بناء السلام وإعادة الإعمار بشكل عام، والتنمية. إن بناء قطاع أمني جيد الإدارة ومستدام لا يتطلب إصلاح الشرطة والجيش فحسب، وإنما يتطلب أيضا بناء قطاعي القضاء وإنفاذ القانون المحايدين وتيسير الوصول إليهما، ويجب أن يقوم ذلك على الشفافية والمساواة والحماية المدنية والقواعد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

إن نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين عناصر لا غنى عنها لكل عمليات بناء السلام. إن توافر الأسلحة ومقاتلين سابقين يشعرون بالغربة والسخط يمثل خطرا دائما من تكرار الصراع. ولذلك، ينبغي أن تكون برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج جزءا أوسع من التخطيط للتنمية وإعادة الإعمار. وفضلا عن ذلك، حينما تكون فوائد السلام المبكرة واضحة ومقبولة بشكل عام، ويكون القطاع الأمني جيد الإدارة والقواعد الديمقراطية موجودة، تكون هناك أيضا فرصة للتنمية بكل ما في الكلمة من معنى. وينبغي اتخاذ تدابير لإيجاد فرص العمل وبرامج التعليم المهني وإعادة التدريب للقطاعات الضعيفة مثل العائدين أو الشباب أو الأقليات الوطنية أو المقاتلين المسرحين. وينبغي تعزيز دور المرأة ومشاركتها في جهود بناء السلام في المجتمعات الخارجة من الصراع.

وتؤكد البوسنة والهرسك على أن استراتيجيات بناء السلام ينبغي أن يحددها ويملكها أصحاب المصلحة الوطنيون مع وضع خطة تنفيذ ومعايير واضحة. وفي هذا السياق، ينبغي تحديد دور مختلف الوكالات والصناديق والبرامج والتنسيق بينها وأفضل الممارسات المعمول بها. ومن الأهمية بمكان ألا تقدم الأطراف الخارجية وصفات بل تقدم المشورة، ويمكن عمل هذا فقط عن طريق عملية شفافة ومفتوحة تتم بمساعدة المجتمع الدولي.

ولن يقلل الاستقرار السياسي والأمني، مع الاستقرار الاجتماعي، خطر تكرار الصراع، إلا إذا كان مدمجا في استراتيجية شاملة لبناء السلام. وترحب البوسنة والهرسك بتعزيز التعاون الإقليمي والدولي من أجل التصدي لمسائل تهريب المخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب والاتجار بالبشر. إن نهجا متسقا ومتكاملا ليس ضروريا للتصدي لهذه المخاطر التي تهدد السلام والأمن وحدها، ولكنه ضروري أيضا فيما يتعلق ببناء المصالحة والتعايش والثقة والاستقرار على الصعيد الإقليمي.

وأخيرا، فإن الطريق المؤدي من اتفاق سلام أولي إلى السلام المستدام طويل ومنفرج. والرحلة عليه تتطلب نهجا متكاملا وشاملا، والتخطيط القطري المخصص واستراتيجية مخصصة، وكذلك التنفيذ المتسق والالتزام القوي والثابت من جانب البلد المضيف والمجتمع الدولي. لقد اتسمت مبادرات بناء السلام التي نجحت في البوسنة والهرسك بالتآزر بين الأطراف المتعددين، والأهم، بين المساعي المدنية والعسكرية.

أود أن أختتم بياني بقول إننا ينبغي أن نركز في عملنا على الدبلوماسية الوقائية والدروس المستفادة بغية منع نشوب الصراعات، بدلا من التعامل مع حالات ما بعد الصراع، التي تكون أبهظ تكلفة دائما من حيث الأرواح والدمار المادي والاقتصادي. وأود، باسم بلدي، أن أؤكد من جديد على استعدادنا لتبادل المعرفة والخبرة والدروس المستفادة فيما يتعلق ببناء السلام بعد انتهاء الصراع في كل

حالة حيث يمكن اعتبار خبرة بلدنا المباشرة فيها ذات صلة ويمكن الاعتماد عليها ومفيدة.

**السيد تشوركين** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسعدنا أن نرحب بكم، سيدي، في رئاسة مجلس الأمن.

لقد استمعنا باهتمام إلى البيانات التي أدلي بها اليوم. يتطلب التحدي الصعب الذي يواجه الحكومات التي تمر بأزمة ما بعد انتهاء الصراع وضع استراتيجيات متوازنة لحلها، على أساس علاقة الترابط بين مسائل الأمن والتنمية الاقتصادية – الاجتماعية وحماية حقوق الإنسان. نحن نحتاج إلى نهج شامل يمكّن من تحقيق السلام المستدام ويكفل عدم تكرار الصراعات. وليس هناك بديل آخر. بيد أنه لا شك أن أنشطة بناء السلام يجب أن تستند إلى مبدأ المسؤولية الوطنية عن تحديد الأولويات ونهج تنفيذ الاستراتيجية.

وينبغي أن تكون المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي بأي شكل من الأشكال بموافقة الحكومات الوطنية وفي احترام لمبدأي السيادة وسلامة الأراضي. وفي النهاية، يجب أن تؤخذ السمات المحددة لكل بلد في الحسبان.

وكي يكون بناء السلام بعد انتهاء الصراع ناجحا، من المهم جدا تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية. وتضطلع الأمم المتحدة بلا شك بدور خاص في تنسيق الجهود الدولية في التنمية الاقتصادية – الاجتماعية بعد انتهاء الصراع. ونحن ندرك جيدا أن هذا النشاط ينطوي على صعوبات كثيرة وأنه يجب أن تشارك فيه الأمانة العامة للأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية. وفي ذلك الصدد، نؤيد عزم الأمين العام على تحسين فعالية المنظمة في الاستجابة بعد انتهاء الصراع وتعزيز الآليات التنظيمية للأمانة العامة وتنسيق عملها.

تقوم حاليا عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بكثير من المهام المبكرة لبناء السلام – مثل إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح. ويضطلع أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام في أداء المهمة الرئيسية لتيسير عمليات السلام بدور مهم بشكل حاسم في تهيئة الظروف المؤاتية لبناء سلام أكثر شمولا. ويجب أن نأخذ في حسباننا أن بناء السلام عملية طويلة الأجل ومتعددة الأوجه وتستمر إلى ما بعد إطار عمليات حفظ السلام. وفي ضوء الطابع المتزايد التعقيد والمتعدد الجوانب لبناء السلام، سيكون من المستصوب ألا يكلف حفظة السلام سوى بالمهمة الرئيسية لحفظ السلام.

وينبغي أن نستفيد من لجنة بناء السلام، والمنظمات الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية والمانحين وأن نشركهم في بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وفي هذا المقام، نرى أنه ينبغي للجنة بناء السلام أن تركز على التنسيق، ولا سيما في المجالات التي تحتاج إلى اهتمام خاص في سياق ما بعد انتهاء الصراع. وينبغي استكمال عملها بوضع آليات للتعاون مع الحكومات الوطنية. ونثق بأن الاستعراض الجاري للجنة بناء السلام سييسر تعزيز دورها التنسيقي.

وندعم التدابير الرامية إلى تعزيز التنسيق الاستراتيجي بين الأمم المتحدة والبنك الدولي، الذي يمثل شريكا هاما للمنظمة في مجال بناء السلام. ونولي الأهمية لصندوق بناء السلام باعتباره آلية للتمويل في حالة الطوارىء دعما لآليات بناء السلام في الأجل الطويل.

ويتطلب بناء السلام التعاون الوثيق بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونعتبر أن البيان الرئاسي الذي أعده الوفد الياباني سيسهل تعزيز ذلك النوع من الشراكة، ونحن نؤيد اعتماده.

**السيدة فيوتي** (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يشرفنا حضوركم اليوم. كما أنه من دواعي

الشرف أن أرحب بالوزراء من البوسنة والهرسك وأفغانستان وسيراليون وتيمور – ليشتي، وكذلك بالمدير العام للبنك الدولي.

وأود أن أشكر الرئاسة اليابانية للمجلس على تنظيم هذه المناقشة المواضيعية، وعلى إعداد مشروع البيان الرئاسي الذي سنعتمده في وقت لاحق اليوم. ونحن نؤيد تأييدا كاملا.

وتأتي هذه المناقشة في الوقت المناسب تماما إذ أننا منهمكون في استعراض لجنة بناء السلام والمضي قدما في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن بناء السلام والانتعاش المبكر (S/2009/304).

ويهدف هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة إلى إدماج الاستقرار السياسي والأمن والتنمية الاقتصادية – الاجتماعية. وذلك النهج المتكامل أساس متين لعملنا. ومع ذلك، ولئن كان هذا المبدأ راسخا في خطاباتنا، فإنه ما زال يتعين تنفيذه بصورة كاملة في ممارستنا.

ونحن نتعلم بالممارسة. ويتضح ذلك في أعمال تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، التي أتشرف برئاستها، حيث هناك ضرورة لاتباع نهج متكامل لمعالجة تلك الجوانب الثلاثة لبناء السلام في وقت واحد. ولكي يتم التغلب على عدم الاستقرار السياسي المتكرر في ذلك البلد، يبرز إصلاح قطاع الأمن بوصفه مسألة ذات أولوية قصوى إلى جانب تعزيز مؤسسات الدولة. وفي الوقت نفسه، لا غنى عن بذل الجهود لإنعاش الاقتصاد: ففي نهاية المطاف، ستضمن تلك الجهود بإيجاد الوظائف التي تشتد الحاجة إليها ليستمر الاستقرار والعائدات المالية التي تمكن الدولة من العمل بطريقة مستقلة وتوفير الخدمات الأساسية للسكان.

ونرحب باقتراح وزير الخارجية أوكادا الداعي إلى ضرورة إعطاء أولوية عالية لتوفير فرص العمل للشباب في استراتيجيات بناء السلام.

والشرط الآخر الذي لا غنى عنه لبناء السلام الفعال هو مفهوم الملكية الوطنية. ومع ذلك، يمكن أن يمثل ضمان الملكية الوطنية في أي بلد خارج من الصراع تحديا كبيرا. فمن ناحية، من الأهمية بمكان أن تأخذ الدولة زمام المبادرة في عملية بناء السلام، ومن ناحية أخرى، عادة ما تقف القيود المفروضة على القدرات في الطريق، مما يجعل من الضروري بناء القدرات المؤسسية فيما تمضي العملية قدما. وفي ذلك الصدد، نرحب بالجهود الجارية الرامية إلى إنشاء أفرقة معنية بالقدرة المدنية يتم نشرها على وجه السرعة على أرض الواقع. وغني عن القول أنه ينبغي لهذه الأفرقة ألا تحل محل القدرات المحلية القائمة، ويجب أن تلجأ إلى ضم خبراء من البلدان النامية بقدر الإمكان، ولا سيما من منطقة البلد المعني، ويجب أن تساعد على تنمية القدرات الوطنية في البلدان الخارجة من الصراع.

وتوحي تجربتنا الجماعية في بناء السلام بأن هذه الجهود لا يجب أن تبذل في وقت واحد في مختلف المجالات فحسب، وإنما يجب أن تبدأ في وقت مبكر جدا في عملية ما بعد انتهاء الصراع أيضا. وهناك توافق في الآراء آخذ في التبلور على أن حفظ السلام وبناء السلام ليسا شكلين متسلسلين من المشاركة بل متكاملين. وفي هذا الصدد، نرحب بالإسهام المحتمل للجنة بناء السلام في البلدان التي تمر في مرحلة الانتعاش المبكر ونشجع مزيدا من التنسيق بين مجلس الأمن واللجنة. إن الدور المحتمل الذي يمكن أن تؤديه اللجنة في وقت مبكر من حالات ما بعد انتهاء الصراع ينبغي استكشافه بهمة أكبر، وخاصة فيما يتعلق بالصلات بين الأمن والتنمية الاقتصادية – الاجتماعية.

إن بناء السلام جهد جماعي ومتعدد الجوانب. ولذلك من الأهمية بمكان وجود التنسيق الكافي لبناء السلام بشكل فعال، ولكنه ما زال يمثل تحديا هائلا. المهمة الأولى هي تبادل المعلومات بين الجهات الفاعلة على أرض الواقع فيما يتعلق بالأنشطة التي يجري الاضطلاع بها. وينبغي لتبادل المعلومات هذا أن يؤدي إلى توزيع العمل لضمان الاتساق في الخطط والإجراءات في الميدان وفي المقر. وهذا، بطبيعة الحال، قوله أسهل من فعله. ويتمثل التحدي في إقناع المانحين والشركاء بالمشاركة في عملية التنسيق في ظل قيادة البلد المعني ومواءمة المساعدة التي يقدمونها مع الأولويات الوطنية. وسيعزز التغلب على هذا التحدي كثيرا من فعالية جهودنا الانفرادية والمشتركة في بناء السلام، بما يعود بالنفع على البلدان الخارجة من الصراع.

وهناك جانب آخر مهم من جهود بناء السلام يتعلق بإقامة شراكات استراتيجية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، في ضوء الطابع الإقليمي المتأصل في كثير من الحالات التي تحتاج إلى معالجة. كما إن المشاركة مع المؤسسات المالية الدولية أمر في غاية الأهمية، نظرا للدور المتعاضد الذي تؤديه أنشطة هذه المؤسسات والأنشطة المتعلقة ببناء السلام. ونرحب أيما ترحيب بمشاركة أكبر من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في بناء السلام والشراكة المتزايدة مع منظومة الأمم المتحدة.

ولن تثمر جهود بناء السلام إذا لم تدعمها آليات تمويل فعالة. ومن المحتم تصور ترتيبات تمويل قادرة على توجيه موارد كبيرة في الوقت المناسب. ونرحب بالدور الذي يضطلع به صندوق بناء السلام في تقديم الدعم الحفاز للبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع، الذي يجب أن تستكمله مصادر أخرى للتمويل في الأجل الطويل. وفي هذا الصدد، نعتقد أن أنشطة الصندوق يمكن أن تستفيد من زيادة التآزر مع عمل لجنة بناء السلام.

ونحن نتطلع إلى نتائج الاستعراض الجاري للجنة. وما برحت عملية الاستعراض توفر فرصة ممتازة لتقييم التقدم الذي تحقق حتى الآن ومناقشة سبل تحسين عمل اللجنة. ويحدونا الأمل في أنها يمكن أن تسفر عن وضع اللجنة في صميم هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام وتزويدها بأمانة قوية، وتكون قادرة على حشد جميع الخبرات المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وقادرة على تعزيز التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة ومرنة بما فيه الكفاية للتصدي للتحديات المتعددة المتصلة بعمليات بناء السلام.

إن بناء السلام مجال جديد إلى حد ما بالنسبة للنظام المتعدد الأطراف، حيث ما زال يجب علينا إعداد الترتيبات المؤسسية أو تحسينها ووضع الإجراءات المناسبة وكسب الأنصار السياسيين في جميع أنحاء العالم. ويمكن أن تكون فترات التكوين مملوءة بالتحديات ولكنها واعدة أيضا. ونحن نمر بهذه المرحلة الدقيقة من بناء السلام. وسيكون أهم عامل لتحديد نجاحنا هو قدرتنا على الإدماج الفعال للاستقرار والأمن والتنمية لتصبح تدابير متسقة مع الاحتياجات المحددة لكل حالة. وهذا ليس تحديا صغيرا، لكنه تحد يستحق الشروع في التصدي له.

**السيدة أوغوو** (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره العميق لوفد اليابان على عقد هذه المناقشة التي تأتي في وقتها بشأن الموضوع الهام المتمثل في بناء السلام بعد انتهاء النزاع. ويشرِّفنا أيضا حضور وزراء من أفغانستان والبوسنة والهرسك وتيمور – ليشتي وسيراليون والمدير الإداري للبنك الدولي هنا اليوم.

إن اختياركم، سيدي الرئيس، للموضوع يتيح فرصة لمجلس الأمن للإسهام في سلسلة الأحداث الهادفة إلى استعراض لجنة بناء السلام بعد مرور خمس سنوات على

إنشائها. ونعتقد أن نتيجة هذه المناقشة يمكن أن تسهم إسهاما هاما في الاستعراض المأذون به لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

وعام ٢٠١٠ عام محوري لبناء السلام. أولا، فقد أعلن الاتحاد الأفريقي عام ٢٠١٠ عاما للسلام والأمن في أفريقيا. ثانيا، سيركِّز تقرير التنمية في العالم ٢٠١٠ الذي يصدره البنك الدولي على مسألتي الصراع وضعف البلدان. كما أنه العام الذي سيصدر فيه الأمين العام أول تقرير مرحلي له عن بناء السلام مباشرة بعد انتهاء الصراع. ونأمل أن تبرز هذه الأنشطة، مقترنة بمناقشات المجلس السابقة حول هذا الموضوع، أهمية بناء السلام باعتباره دعامة أساسية للسلام والأمن.

وأود أن ألقي الضوء على خمس نقاط رئيسية في هذه المناقشة. أولا، القدرة والملكية الوطنية أمران حيويان لكفالة السلام الدائم. وقد شددنا على هذه النقطة قبل بضعة أيام في سياق وجود بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ذلك البلد ونعتقد اعتقادا راسخا أنها نموذج يمكن أن يطبق على البلدان الأخرى الخارجة من الصراع. وكفالة الملكية على أساس القدرة تحد ندركه جميعا وينبغي لنا أن نسعى من أجل التصدي له.

وعلى الرغم من أنه يجري في أحيان كثيرة الاستعانة بحفظة السلام لدعم هذا الجهد، فإن دورهم هو أساسا تدبير لسد الفجوات. ولذلك، فإن من المهم أن تفهم الحكومات الوطنية وغيرها من الأطراف الفاعلة في بناء السلام بصورة أفضل الخيط الرفيع للغاية الفاصل بين مسؤوليات حفظ السلام وبناء السلام.

ثانيا، يتطلب اتباع نهج شامل نحو بناء السلام شراكة واتساقا وترابطا بين مختلف الأطراف الفاعلة. ولكي تكون الشراكة قوية وفعالة، فإنها يجب أن تستند إلى رؤية مشتركة وهدف مشترك. وبصفتنا دولا أعضاء مشاركين في بناء السلام، يتعين علينا أن نعمل بصورة متسقة ومترابطة في السياسات التي ننفِّذها وأن نتكلم، حقا، بصوت واحد بشأن هذه المسألة بصرف النظر عن شكل المناقشة ومكانها.

ولا يوجد مجال تشتد فيه الحاجة إلى اتباع هذا النهج أكثر من التفاعلات بين الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية التي تهدف إلى تعزيز أهداف السلام والأمن والتنمية بعد انتهاء الصراع. وفي رأينا، أن رؤيتنا المشتركة وهدفنا المشترك فيما يتعلق ببناء السلام ينبغي أن يوجها شتى الأنشطة البرنامجية وأن يمكنا مختلف الأطراف الفاعلة من التكيف مع التحديات الناشئة والتصدي لها، بصرف النظر عن ولاياتها التنفيذية وتسلسل إبلاغها.

ثالثا، للتهديدات التي تواجه السلام آثار وصلات عابرة للحدود، كثيرا ما تتطلب جهودا وآليات أوسع نطاقا على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. ولا يصدق هذا على الصراعات في غرب أفريقيا فحسب، ولكن هذا هو الحال في معظم مناطق العالم. ولهذا السبب، نود التشديد على الحاجة إلى إيلاء الاهتمام الواجب للأبعاد الإقليمية لبناء السلام. فبناء السلام لا يمكن تحقيقه باتباع استراتيجية قصيرة الأجل. فهو يتطلب استراتيجية شاملة ومتكاملة وتستجيب لاحتياجات وأولويات جميع الجهات الفاعلة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وكذلك التزامها جميعا في الأجل الطويل.

رابعا، ينبغي أن يكون للجنة بناء السلام دور محوري في المحافظة على التزام برصد أنشطة بناء السلام. ولن يكون للرصد من أجل الرصد فائدة تذكر إذا لم يكن يهدف إلى تركيز الاهتمام على الوضع النهائي. وبالتالي، ينبغي للجنة بناء السلام أن تهدف إلى إبقاء التركيز العالمي منصبا على

الأهداف النهائية لبناء السلام. واللجنة ليست كيانا مجردا. فهي، في جوهرها، مشكلة من دول أعضاء لديها إرادة سياسية. ومن ثم، ينبغي لنا أن نبرهن بأقوالنا وأفعالنا على أننا نملك المؤسسة ونعتز بها حقا. وستقاس قوتها أو ضعفها، إلى حد كبير، بنوعية التزامنا السياسي تجاه المؤسسة وقضيتها.

وأعتقد أنه ينبغي لنا اغتنام الفرصة في عام ٢٠١٠ بعد استعراض لجنة بناء السلام لتوليد زخم من جديد حول بناء السلام. كما سيتعين علينا استرعاء انتباه حكومات بلداننا إلى الحاجة إلى الاستثمار في بناء السلام إذا كنا نرغب في مساعدة البلدان الخارجة من الصراع في المحافظة على سلامها. وسيساعدنا الاستعراض في تنشيط رؤية عام ٢٠٠٥ على أساس الخبرة المستقاة من العمل مع البلدان بشأن جدول أعمال لجنة بناء السلام.

أخيرا، لكي تخدم لجنة بناء السلام الهدف المنشود منها، فإنها ستتطلب دعما فنيا وخبرات وصلات مؤسسية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وتعزيز قدرة مكتب دعم بناء السلام ودوره ينبغي أن يكون الخطوة الأولى على طريق تهيئة المكتب لتوفير هذا الدعم وبناء هذه الصلات. كما يمكن لمكتب دعم بناء السلام مساعدة لجنة بناء السلام في تعزيز الشراكات من أجل بناء السلام.

أود أن أختتم بياني بإعادة التأكيد على تأييدنا لمبادرة وفد اليابان بعقد هذه المناقشة والأهمية البالغة للاستفادة من نتائجها في استعراض لجنة بناء السلام. ونؤيد مشروع البيان الرئاسي الذي سيُعتمد في نهاية مناقشة اليوم.

**السيد آرو** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر معالي السيد أوكادا، وزير خارجية اليابان، على وجوده معنا هنا اليوم، وأشكر اليابان على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع بناء السلام الواسع النطاق. وأشكر كذلك الأمين العام بان كي - مون ووزيري خارجية أفغانستان والبوسنة والهرسك ووزير دفاع سيراليون ووزير العدل في تيمور - ليشتي والمدير الإداري للبنك الدولي على حضورهم والبيانات التي أدلوا بها في هذا الصباح.

تؤيد فرنسا البيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي.

تكرِّس الأمم المتحدة جميع أدواتها السياسية والعسكرية والإنسانية والإنمائية لوضع استراتيجية فعالة لمنع البلدان التي أضعفتها الحروب من الارتداد إلى الصراع.

بادئ ذي بدء، ينبغي تحديد استراتيجيات بناء السلام في الميدان بالتعاون مع السلطات المحلية. والملكية الوطنية جانب أساسي لنجاحها. وكما أكد الأمين العام في تقريره لشهر حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (S/2009/304)، ينبغي أن تكون هذه الجهود مبنية على جهود البلدان المشاركة، مع أخذ القدرات المحلية والوطنية والدولية المتاحة في الاعتبار.

وبالتالي، فقد أكد مؤتمر لندن المعني بأفغانستان المعقود في كانون الثاني/يناير مجددا على التزام المجتمع الدولي الطويل الأجل تجاه شعب وسلطات أفغانستان على أساس خريطة طريق للتعجيل بتحمّلهما المسؤولية السيادية.

وإرساء السلام الدائم في أي بلد خارج من الصراع يتطلب اتساقا أكبر في الاستراتيجيات ومشاركة جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة ببناء السلام، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية والحكومات الوطنية أو منظمات المجتمع المدني.

غير أن دور التنسيق يقع في المقام الأول على عاتق لجنة بناء السلام التي أنشئت قبل خمس سنوات. وينبغي لهذا الجهاز الاستشاري الفرعي ضمان تنسيق أفضل بين الجهات الفاعلة والموارد. واليوم، يجب أن نشير إلى أنه يمكن تحسين

النتائج التي تحققت في هذا الصدد، بل ينبغي تحسينها وسيكون ذلك هو التحدي أمام عملية الاستعراض التي بدأناها.

وفي الواقع، ينبغي لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام أن يكون قادرا على الاستجابة للحقائق على أرض الواقع ولتوقعات الدول الأعضاء عن طريق تحديد مجالات الأولويات التي ينبغي أن تعالجها جميع الأطراف الفاعلة على أرض الواقع. وينبغي للجنة بناء السلام أن تصبح هذا العنصر المركزي المعترف به الذي نأمله جميعا، في نيويورك وعلى أرض الواقع، وفي إطار الأمم المتحدة وفي المجتمع الدولي ككل.

وفي وسع صندوق بناء السلام الذي أنشئ بالتوازي مع اللجنة، أن يؤدي دوراً حفازاً من خلال حشد الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف. ومع ذلك، ليس لا بد من تلبية الاحتياجات العاجلة فحسب، بل تلبية مزيد من الاحتياجات الطويلة الأجل أيضا، وتلك أحد أهم الصعوبات التي تواجهنا في مجال بناء السلام. ويجب أن نكون قادرين على التوقع واتخاذ الإجراءات ووضع استراتيجياتنا من أجل ضمان ألا تعود البلدان إلى الصراع.

وإلى جانب القضايا المعروضة على اللجنة، يمكننا العمل على تحسين التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة في إطار أسرة الأمم المتحدة، ولا سيما في البلدان التي نشر فيها عمليات حفظ السلام أو البعثات السياسية الخاصة. وهذا هو الحال مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال. إن الأدوات الجديدة المصممة حسب الطلب مثل الأطر الاستراتيجية المتكاملة تمكِّننا من تحسين تنسيق جهود جميع الجهات الفاعلة لصالح البلدان حيث ما زال بناء السلام ضروريا.

وختاما، أود أن أشير إلى أن بناء السلام لا يعتمد بالضرورة على الإعلان رسميا عن انتهاء الصراع. فقد كشف النموذج المؤسف لتيمور – ليشتي أن سحب عملية حفظ السلام بأسرع مما ينبغي وعدم إدارة عملية الانتقال بعناية كافية يمكن أن يؤديا إلى استئناف الصراع. ولكي تنفذ الاستراتيجيات الدائمة التي يمكن تطبيقها في الأجلين القريب والبعيد، ينبغي أن يُفهم بشكل واضح أن بناء السلام هو أحد جوانب حفظ السلام وليس مجرد خطوة تعقبه.

وأبرزت مناقشة المجلس التي نظمتها فرنسا في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٠ أهمية أن تشمل أي عملية لحفظ سلام جانب بناء السلام من البداية. كما قد يؤدي تعزيز العلاقات بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن إلى تعزيز العلاقة بين حفظ السلام وبناء السلام. وستتيح عملية الاستعراض التي تقوم بها اللجنة المجال لتعزيز الجهود التي تبذلها ولتوفير أداة فعالة حقا للأمم المتحدة لضمان ألا تعود البلدان إلى الصراع.

**السيد روغوندا** (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر لكم، وزير الخارجية أوكادا، ولوفد اليابان على تنظيم هذه المناقشة الرفيعة المستوى بشأن هذه المسألة الهامة لبناء السلام بعد انتهاء النزاع. كما أشكر الأمين العام، ومعالي وزراء أفغانستان وسيراليون وتيمور – ليشتي والمدير العام للبنك الدولي على بياناتهم. ونرحب أيضا بمشاركة وزير خارجية البوسنة والهرسك.

إن هذه المناقشة التي تعقد خلال استعراض عمل لجنة بناء السلام مناقشة وحسنة التوقيت. وما زالت الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا مشغولين، عن حق، بمسائل بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

تؤكد أوغندا على أهمية وضع استراتيجيات شاملة لبناء السلام بحيث يتم دعم البلدان الخارجة من الصراع في التحرك نحو تحقيق السلام المستدام والانتعاش الاقتصادي والتنمية. إن هذا النهج الشامل ضروري إذا أريد لبلدان بعد انتهاء الصراع تجنب الانتكاس بعد عمليات حفظ السلام. ولكي تكون استراتيجيات بناء السلام ناجحة، يجب أن تصمم لمعالجة حالة صراع معين. ولا يمكننا أبدا أن نتبع نهجا واحدا يناسب جميع الحالات، على الرغم من أنه تم تحديد بارامترات واسعة لمعظم حالات الصراع.

إن الأمر الهام هو أنه ينبغي لأي استراتيجية شاملة، أن تكون أولا مملوكة وطنيا، وثانيا، أن تعالج الأسباب الجذرية للصراع؛ وثالثا، أن تعمل على تعبئة الموارد الوطنية والإقليمية والدولية لتدعم بطريقة منسقة تنفيذ الأولويات المحددة لبناء السلام؛ ورابعا، أن تعالج توفير عوائد السلام، بما في ذلك الخدمات الأساسية.

وأظهرت لنا تجربتنا في أوغندا أهمية تحديد الأولويات الوطنية على أساس الحالة والظروف الفريدة بالبلد.

وأحد الدروس التي تعلّمناها هو أن من الأهمية بمكان تحديد الأولويات وتسلسل أنشطة بناء السلام، بدءا بالعناصر الأكثر إلحاحا وأهمية، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن والمصالحة والانتعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار. ولكي تُضمن الاستدامة، يمثل بناء المؤسسات الوطنية وتعزيزها وتطوير القدرات المحلية شروطا مسبقة أساسية.

إن بناء السلام جهد جماعي ومسؤولية مشتركة، تؤدي فيه السلطات الوطنية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا أدوارا هامة. ولا داعي للتأكيد مرة أخرى على الحاجة إلى حشد التمويل الكافي والمرن والحسن التوقيت لأنشطة بناء السلام.

ولذلك، نرحب بالتعزيز الجاري للشراكات الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والبنك الدولي والمؤسسات المالية الأخرى.

في الختام، نؤكد من جديد على الحاجة إلى التأكد من النظر في أنشطة بناء السلام في مرحلة مبكرة في حالات الصراع وعمل جميع الجهات الفاعلة في إطار متسق وجيد التنسيق. وتؤيد أوغندا اعتماد مشروع البيان الرئاسي بشأن بناء السلام.

**السير مارك ليال جرانت** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بكم، سيدي الرئيس، في مجلس الأمن اليوم، وأن أشكركم على ترؤسكم هذه المناقشة الهامة اليوم وعلى الإسهام الممتاز الذي يقدمه الوفد الياباني في عمل المجلس. كما أود أن أشكر الأمين العام والمشاركين اليوم على المستوى الوزاري وغيرهم على إطلاعنا على وجهات نظرهم الخاصة. ومن المفيد جدا الاستماع إلى وجهات نظر البلدان التي تتخذ خطوات هامة على الطريق الطويل والصعب لإعادة بناء نفسها.

يأتي بناء السلام هو في صميم عمل هذا المجلس. وعلى نحو ما، كل ما نقوم به في هذا المجلس يتعلق ببناء السلام. ونحن نطلق عليه أسماء مختلفة حسب المهمة المحددة التي تُعالج. ولكن كلا منع الصراعات وحفظ السلام جزء من هذا الهدف الأوسع نطاق وهو بناء السلام المستدام، وهما يضعان على المحك كل موارد الأمم المتحدة – السياسية والأمنية والإنمائية – التي يمكنها نشرها. وكما قال الوزير من سيراليون في وقت سابق اليوم، نحن بحاجة إلى النظر في إعادة توازن الموارد بين منع نشوب الصراعات وبناء السلام وحفظ السلام. وينبغي أن يكون هدفنا النهائي تعزيز قدرات البلدان الخارجة من الصراع على المضي قدما في عمليات الإنعاش الخاصة بها والتصدي للتحديات البالغة الصعوبة فيما يتعلق بالحوكمة والأمن والتنمية التي تواجهها.

وكما تطرقنا إلى ذلك في مناقشة المجلس التي دارت في كانون الثاني/يناير في ظل الرئاسة الفرنسية، لم يكن الانتقال من مرحلة حفظ السلام إلى مرحلة بناء السلام انتقالا خطيا. ومن الضروري أن تصبح البلدان المعرضة لخطر العودة إلى الصراع قادرة على توفير الأمن الكافي والوصول إلى العدالة، وعلى حل الصراعات بالطرق السلمية للسماح بمغادرة قوات حفظ السلام. وليس الدعم الدولي المقدم لتلك العملية مجرد توفير الثكنات والجنود. إن إدماج المحاربين الذين كانوا يقاتلون بالأمس بعضهم بعضا في جيش جديد، وضمان الانضباط في ذلك الجيش الجديد، ثم وضعه تحت رقابة مدنية مناسبة، يمكن أن يشكل مهاما شاقة لحكومة جديدة تشرف على عملية سلام هشة.

وتلك العناصر غير كافية في حد ذاتها. فبناء السلام الناجح يحتاج إلى تحقيق تقدم حقيقي في توفير الخدمات الأساسية والإنعاش الاقتصادي. ويجب أن يبدأ ذلك بأسرع ما يمكن بعد التوصل إلى اتفاق سلام. ويتطلب ذلك توفير الروح القيادية والرؤية من داخل البلد نفسه. وتضطلع الأمم المتحدة، وبصفة خاصة الممثل الخاص للأمين العام، بدور رئيسي في حشد منظومة الأمم المتحدة ومنظومات المجتمع الدولي على نطاق أوسع – أي الجهود السياسية والأمنية والإنمائية – خلف استراتيجية مشتركة مملوكة وطنيا.

فكيف تستطيع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على نطاق واسع إذن أن يقوما بذلك على نحو أكثر فعالية؟ وفي الأشهر القادمة، أعتقد أننا ينبغي أن نركز على ثلاث مسائل. أولا، من الضروري أن نحسّن سرعة ونشر الخبراء المدنيين المستعدين للانتشار وتوعيتهم للمساعدة على بناء القدرات الوطنية. وكما ذكر الأمين العام في وقت سابق من اليوم، إن الاستعراض الذي نطلق مؤخرا للقدرات المدنية يجب أن يولّد حلولا عملية.

ثانيا، إننا بحاجة إلى وضوح أكبر بشأن الأدوار والمسؤوليات المضطلع بها داخل الأمم المتحدة وتعزيز الشراكة مع البنك الدولي. وسيسمح لنا ذلك بالقيام بالاستثمارات الصحيحة المناسبة من أجل تحقيق استجابات يمكن التنبؤ بها في الوقت المناسب على نحو أكثر، في مجالات من قبيل تقديم الدعم من أجل إعادة إنشاء الوظائف الأساسية للدولة.

ومن الضروري تضمين نتائج هذين المستويين من مستويات العمل في تقرير المتابعة الذي يقدمه الأمين العام عن بناء السلام. وينبغي أن يتضمن ذلك التقرير تقييما صريحا لما هو ناجح وما هو غير ناجح في الميدان.

ثالثا، إننا بحاجة إلى لجنة لبناء السلام يكون لها تأثير حقيقي في الميدان. وينبغي أن تركز لجنة بناء السلام على مساعدة البلدان على تخطّي الحواجز التي تعترض سبيل بناء السلام وعلى الحصول على التزامات واضحة من الحكومات والمجتمع الدولي بخصوص ما يجب الاضطلاع به في فترة زمنية للمساعدة على تحقيق ذلك. وإننا نحتاج إلى أن يكون للجنة بناء السلام صوت مميز على نحو كبير عند تقديم المشورة. وينبغي أن تتاح للمجلس فرصة سماع تلك المشورة عند مناقشة مسائل بناء السلام وحفظ السلام. ويوفر لنا استعراض لجنة بناء السلام فرصة لترسيخ تلك الممارسة.

وقد كان من المقرر أن يزور المجلس جمهورية الكونغو الديمقراطية في عطلة نهاية الأسبوع هذه. ولسوء الحظ، تقرر تأجيل هذه الزيارة لأسباب تتعلق بالمناخ. ولكننا نأمل القيام بهذه الزيارة في القريب العاجل. ونعتقد أن جمهورية الكونغو الديمقراطية ستكون اختبارا حقيقيا لقدرة المجتمع الدولي على الانتقال من التواجد في البلد بالدرجة الأولى لحفظ السلام إلى دور أوسع نطاقا في بناء السلام. ويتطلب ذلك من منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية

الدولية والمجتمع الدولي على نطاق أوسع الاضطلاع بدور أكثر أهمية في المساعدة على استعادة الدولة ودعمها في تلبية الاحتياجات الحاسمة لبناء السلام.

إن التاريخ حافل بعمليات السلام المنهارة أو المتعثرة، بعضها يُعزى إلى عدم معالجة المسائل الكامنة المتعلقة بالحوكمة وسيادة القانون. وعندما تنشأ هذه الأخطار، من الضروري أن يتمكن المجلس من العمل بسرعة على منع حدوث مزيد من التدهور. وتؤيد المملكة المتحدة مشروع البيان الرئاسي المعروض على المجلس.

**السيد أباكان** (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أرحب بكم، سيدي الرئيس، وأن أشيد بالرئاسة اليابانية لتنظيمها هذه الجلسة. كما أود أن أشكر الأمين العام والمدير الإداري للبنك الدولي على إحاطتيهما الإعلاميتين الموضوعيتين، اللتين تضمنتا تقييمات وتوصيات قيّمة حول كيفية تطوير عمليات بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ويشرفنا بوجه خاص حضور وزيري خارجية أفغانستان والبوسنة والهرسك، وكذلك وزيري سيراليون وتيمور – ليشتي.

تتضمن الورقة المفاهيمية التي أعدتها اليابان (S/2010/167) قضايا وجهية تشمل مجموعة كبيرة من المسائل حول جدول أعمال بناء السلام. كما أنها تنطوي على أفكار ملهمة لعقد مناقشة أخرى في المستقبل. وفي ذلك الصدد، سأقتصر اليوم في مداخلتي على أربع نقاط نرى أنها تحظى بأهمية خاصة. وعلاوة على ذلك، يتضمن مشروع البيان الرئاسي المعروض علينا عددا من التدابير المعنية ببناء السلام بعد انتهاء الصراع. ونحن نؤيده تأييدا تاما.

إن التحديات التي نواجهها اليوم ليست جديدة. فنحن نواجه أكثر من عقد بكيفية المضي قدما في عملية بناء السلام وإعداد استجابة أكثر سرعة وفعالية في أعقاب انتهاء النزاع مباشرة. وبالرغم من أن التحديات التي يزيد من تفاقمها القيود العالمية على الموارد ما زالت هائلة، فقد وفر الحماس المتجدد من جانب الدول الأعضاء والمجتمع الدولي، وكذلك الزخم المكتسب حتى الآن من خلال إصلاح عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، مزيدا من التفاؤل بالنسبة لوضع جدول أعمال جديد لبناء السلام.

وفي رأينا، يتطلب جدول الأعمال الجديد لبناء السلام، أولا وقبل كل شيء، الاعتراف عمليا، وليس بمجرد عبارات بلاغية، بالصلات الموضوعية والراسخة بين السلام والأمن والاستقرار والتنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وذلك، بدوره، يدفعنا إلى اتخاذ إجراءات تكميلية ومتكاملة ومرتبة ترتيبا سليما في جميع تلك المجالات، من أجل تحقيق أثر حفاز في نتائج مساعينا لبناء السلام.

ويتطلب بناء السلام في الواقع اتخاذ إجراء محدد جيدا، ليس في مختلف المجالات المتعلقة بالسياسات فحسب، بل أيضا فيما يتعلق بالأهداف القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل. وقد شكّل ذلك أيضا إحدى رسائل تقرير الأمين العام في العام الماضي (S/2009/304). ونتفق مع الاستنتاج الذي توصل إليه الأمين العام بأن القرارات التي تُتخذ في الأجل القصير لا ينبغي أن تُخل ببناء السلام على الأجلين المتوسط والطويل، ولكن ينبغي أن يعزز بعضها بعضا.

إن الاعتراف بالصلة بين السلام والأمن والتنمية يقودني إلى العنصر المهم الثاني، وهو ضرورة اتخاذ قرار بشأن استراتيجية شاملة وبُوصلة سياسية استراتيجية تُصمم لدعم عمليات السلام القابلة للاستمرار والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وبعبارة أخرى، ينبغي أن تكون تلك الاستراتيجية استراتيجية متكاملة تُدمج أدوات صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. وينبغي أيضا أن تكون متسقة ومُكيفة مع احتياجات الوضع وجّيدة منسقة جيدا حيال الأطراف الفاعلة المختلفة المشاركة في بناء السلام.

وتكشف الدروس المستفادة من مختلف التحديات التي تواجه بناء السلام أنه، عندما نفتقر لهذه الاستراتيجية المتكاملة، فإنه من الحتمي أن يصبح جدول الأعمال الدولي لبناء السلام مخصصا أو تجزيئيا أو حتى متناقضا، إن لم يأت بالفعل بنتائج عكسية تماما. وفي البلقان، على سبيل المثال، فإن الإطار المشترك لبناء السلام الذي يشمل صكوكا عسكرية ودبلوماسية واقتصادية وقانونية واجتماعية للاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة جعل الإجراء الجماعي والمنسق أمرا ممكنا؛ بينما في بعض مناطق الصراع في أفريقيا أدى غياب هذا الإطار أحيانا إلى عرقلة نجاح مشروع بناء السلام، بالرغم من تقديم المساعدات الدولية المستمرة والمعونات الكبيرة الحجم.

وهذا يقودني إلى العنصر الثالث الهام المتمثل في ملكية العملية. لا شك في أن بناء السلام هو في نهاية المطاف مشروع محلي، وتحقيق أهدافه يتطلب عملاً نشطاً من أصحاب المصلحة المحليين. ومن شأن هذا ألاّ يعمل فحسب على تفادي النقد الموجه إلى الحكومة الوطنية والشعب، وإنما يزيد أيضاً من نجاح المشروع.

لذلك، إن أية آلية لبناء سلام وعدل دائمين يجب تنفيذها بمشاركة نشطة من جميع أصحاب المصلحة المحليين، بمن فيهم المجتمع المدني، والجماعات المهمشة، والمقاتلون السابقون، والرابطات المهنية والمنظمات النسائية. وهذا هام بصورة خاصة من حيث جهود المصالحة الاجتماعية إذ تؤدي الهياكل العائدة للجماهير دوراً حافزاً.

وعلى الصعيد الإقليمي، ينبغي للبلدان المجاورة والعوامل الإقليمية أن تكون في الصورة أيضاً. ونظراً لأن العديد من الصراعات لديه أبعاد تتجاوز الحدود وتتخطى الظروف السياسية المحلية، فإن مدى التحليل والتصدي للصراع يتعين أن يتسع ليس من حيث المفهوم فحسب، وإنما من حيث الجغرافيا أيضاً. بطبيعة الحال، مفهوم الملكية سيظل مفهوماً مجرداً إلاّ إذا رافقه منذ البداية دعم المجتمع الدولي لبناء القدرة.

وفي حين أن مكونات أية استراتيجية لبناء السلام ينبغي أن تفصّل على قياس حالات محددة، فإن الركائز الأساسية التي يعتمد المجتمع الدولي عليها في تقديم المساعدة تظل هي نفسها تقريباً، وتبرز أربعة عناصر هامة لتحقيق السلام المستدام في حالة ما بعد الصراع: استعادة الدولة الفاعلة، أي كفالة السلامة الأساسية والأمن والخدمات؛ إعادة بناء مشروعية الدولة عن طريق كفالة المساءلة الديمقراطية للزعماء السياسيين أمام مواطنيهم وتعزيز سيادة القانون؛ وتوطيد المصالحة الاجتماعية لتضميد الجراح الناجمة عن الصراع؛ وتنشيط الاقتصاد.

وهذا يقودني إلى نقطتي الرابعة المتمثلة في أن للأمم المتحدة دوراً فريداً تضطلع به، وهو الدور الذي بوسعه أن يدمج النهج المتمحور حول الدولة والنهج المتمحور حول الإنسان في جميع هذه المجالات، وينسق عمل مختلف أصحاب المصلحة للعمل كروح واحدة على الأرض. ولجنة بناء السلام التي تتحلى بميزة فريدة تؤهلها لتناول الصلة بين الأمن والتنمية بشكل صريح بإمكانها أن تؤدي دوراً هاماً في هذا الصدد. علاوة على ذلك، بوسع الأمم المتحدة أن تكون أيضاً آلية مقاصة مالية لتقديم الدعم على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، حيث يمكن لجميع أصحاب المصلحة أن يتفاعل بعضهم مع بعض بالنسبة إلى مشاريعهم وبرامجهم الفردية. ولمجلس الأمن أيضاً دور هام يضطلع به في إبداء الاهتمام والدعم الدوليين لعملية السلام وللبدء ببناء السلام.

أود أن أختتم ملاحظاتي بالتشديد على أن الخطة الجديدة لبناء السلام تبرز الحاجة إلى العمل على عدة صعد، من الأمور الصغيرة إلى المستوى السياسي الواسع، ومن المستويين الوطني والإقليمي إلى المستوى العالمي. لهذا السبب ينبغي لنا أن نذهب إلى أبعد من مفاهيم الدولة للأمن وصولاً إلى استراتيجيات متعددة الأوجه ومتعددة المستويات يمكنها أن تتصدى للأسباب المتعددة للصراع من منظور إنمائي بعيد الأمد.

**السيد بوينتي** (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): على غرار وفود أخرى، أود أن أبدأ بالترحيب بوجودكم هنا، السيد الرئيس، وبالإعراب عن امتناننا لمبادرة بلدكم إلى تنظيم هذه المناقشة المفتوحة عن موضوع يتصف بمنتهى الأهمية لهذه المنظمة، عنيت بناء السلام، وعلى نحو خاص إلى اعتماد نهج عالمي واستراتيجي شامل. وأود كذلك أن أحيّي وأشكر الأمين العام بان كي – مون، والوزراء زلماي رسول وألفرد بالو كونتيه ولوسيا ماريا لوباتو والدكتور أوكونجو – إيويلا على بياناتهم النيّرة، وأن أشكر وزير خارجية البوسنة والهرسك على وجوده.

إن الجلسة المعقودة اليوم تتيح لنا فرصة طيبة للنظر في أهمية تفادي الإنزلاق مجدداً في الصراعات أثناء الحالات التي تعقبها. ونؤمن إيماناً راسخاً بالوقاية بعد الصراع وإعادة الإعمار، وبأهمية تعزيز الصلة بين الأمن والتنمية في مرحلة الانتقال من الصراع إلى السلام، مع مراعاة العناصر الرئيسية التي تضعها البلدان ذاتها. وثمة تقدم إيجابي في هذا الصدد هو إقرار مجلس الأمن بأنه من الضروري إدراج الاتساق والإدماج في التنمية وتحقيق السلام وحفظ السلام وبناء السلام بغية كفالة الإستجابة الفورية والكفؤة لحالات ما بعد الصراع، وتجنب الإنزلاق فيه من جديد. ونحن نؤيد تدابير بناء السلام التي تدمج في الوقت المناسب في ولايات عمليات حفظ السلام.

والتسوية السلمية للصراع لا تضمن بحد ذاتها إلغاء خطر استئناف أعمال العنف. ومن الضروري تهيئة الظروف الضرورية لضمان الاستقرار والأمن الدائمين. والمهم كذلك البدء بتحقيق السلام وصونه وكفالة استدامته.

وإصلاح قطاع الأمن أولوية هامة لأنه يمنع وقوع أعمال جديدة مخلة بالإستقرار والإنزلاق من جديد في صراعات عنيفة، ويمكّن من تعزيز إطار حماية حقوق الإنسان الذي يسهم بدوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالنسبة إلى بلدي، فإن السلام والعدالة يتصلان ببعضهما على نحو لا ينفصم لإيجاد حل لا يتجزأ للصراع. لذلك، ينبغي ألاّ تمضي أية جريمة من دون عقاب، وينبغي إنشاء آليات للتحقيق في انتهاكات محتملة للقانون الدولي وتوضيحها، تلك الانتهاكات التي يرتكبها أي طرف معني بالصراع. وهذا مكون ضروري لتحقيق المصالحة الوطنية والسلام الدائم.

بيد أن الأمن والعدل يجب أن يبنيا على أسس سياسية. ونحن ندرك أن إجراء انتخابات جانب هام لمنع الصراع وبناء السلام وإرساء السلام الدائم. وهذا الأمر المؤكد ينعكس في مشاركتنا في لبنان، وتيمور – ليشتي، وهايتي، والعراق، والبوسنة والهرسك، في مسعى لدعم جهود حكومات هذه البلدان لتعزيز مؤسساتها الانتخابية. وإذا لم نقر بأن العوامل الهيكلية للصراع، من قبيل الفقر وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، هي عقبات شديدة تعيق تحقيق التنمية المستدامة، حينئذٍ ستغرب عن نظرنا أدوات هامة لتحقيق السلام الدائم، والقضاء على الفقر وتعزيز التنمية والمساواة في الفرص. ومن الضروري أيضاً الإهتمام منذ البداية بتلبية الاحتياجات الأساسية، مثل الإسكان والتعليم والغذاء والوظائف، كجزء من أدوات بناء السلام.

ونعتبر أنه من الضروري أن ترتكز جميع هذه الجوانب على الفهم القائل إن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق البلد المعني. لذلك، من المهم وضع أية استراتيجية في سياق الأولويات الوطنية لكل بلد. وعلى المجتمع الدولي أن يؤدي دوراً حاسماً في المراحل الأولى لما بعد الصراع، بيد أنه من الضروري أن يتكيف تطبيق هذه المبادىء مع حقائق كل حالة، ولا سيما الظروف السياسية والاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية والثقافية السائدة في البلد المعني.

لقد أبرزنا مراراً أهمية إنشاء استراتيجيات وطنية لبناء السلام. هذه الاستراتيجيات توضع من خلال عملية استشارية واسعة النطاق تشمل جميع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والدوليين، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء، بما في ذلك البلدان المانحة والمنظمات المالية، بغية كفالة قدر أكبر من الاتساق في جهود بناء السلام.

ومع ذلك، فقد ظل التنفيذ المنسق لهذه الجهود مهملا نوعا ما، على الرغم من أهميته البالغة لضمان السلام الدائم. وفي هذا السياق، فإن أي هيئة مثل لجنة بناء السلام لديها إمكانيات هائلة. وبهدف الإسهام في هذه الأمور، فإن وفد بلدي، وكذلك وفدي نيوزيلندا وجنوب أفريقيا، سوف تؤدي مهمة الميسر لاستعراض لجنة بناء السلام لعام ٢٠١٠، ونأمل أن يكون لتلك التجربة أثر إيجابي على عمليات بناء السلام.

في الختام، أود أن أعرب عن تأييد وفد بلدي لمشروع البيان الرئاسي الذي سنعتمده في ختام هذه الجلسة.

**السيد سلام** (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، وأن أشكر وزير خارجية اليابان على تشريفنا بحضوره معنا. كما أود أن أشارك زملائي الترحيب بالوزراء من البوسنة والهرسك، وأفغانستان، وسيراليون، وتيمور – ليشتي، وكذلك بالمدير العام للبنك الدولي. كما أود أن أشكر الأمين العام على ملاحظاته الثاقبة البصيرة.

بعد ١٥ عاما وما يزيد على عشرة عمليات كبيرة، ما زال بناء السلام يمثل تجربة واسعة النطاق ومعقدة، ولكنها لم تكن ناجحة إلا جزئيا. وعلى طول الطريق تم تعلم دروس هامة، غير أنه ما زال أمامنا الكثير مما يتعين أن نتعلمه حول تهيئة الظروف لإحلال السلام الدائم في الدول التي مزقتها الحروب.

إن العنصر المتفق عليه عموما في بناء السلام هو الحاجة إلى الاستراتيجية المنسقة والمتكاملة، التي تحدد الأولويات الأساسية لبناء السلام. وينبغي وضع تلك الاستراتيجيات على المستوى القطري وعبر الحوار مع الأطراف الفاعلة الوطنية. كما أن مواءمة الإجراءات مع الموارد التي تسندها يمثل أمرا أساسيا لنجاح بناء السلام. ونظرا لزيادة تعقيد عمليات إعادة بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، فإن من الأمور الأساسية أن تكون هذه الاستراتيجية مرنة وقابلة للاستعراض في الوقت المناسب، وفقا للأولويات الناشئة لبناء السلام وللتطورات في الميدان.

ولعل النقد الأكثر شيوعا لبناء السلام حتى الآن هو أن الوكالات الدولية لم تظهر حساسية كافية لخصائص البلد المضيف. وفي الواقع، فإن حلا مؤسسيا محددا، أو سلسلة من الأحداث لا تناسب بالضرورة بلدا ما لمجرد أنه استخدم بنجاح نسبي في بلد آخر متأثر بالصراع. فلكل بلد تاريخه الخاص وتقاليده في التنظيم الاجتماعي، التي تفرز تحديات وفرصا متباينة لحل النزاعات. ولذلك، لا يمكن وضع خطة عامة للمشاركة في بناء السلام. وينبغي أن تكون تلك المشاركة مراعية للسياق وأن تعالج الأسباب الجذرية للنزاع.

إن الأهداف الرئيسية لبناء السلام، كما نعلم جميعا، هي تحقيق الأمن وبناء الثقة بالعملية السياسية، وتعزيز القدرات الوطنية الأساسية وتحقيق التنمية الاجتماعية – الاقتصادية. ولكن من المهم تحديد الأنشطة التي تسهم على النحو الأمثل في تحقيق تلك الأهداف وفقا للحالة الخاصة لكل بلد بعينه واحتياجاته الفعلية. وبما أن هذه الأهداف متكاملة ومتآزرة، فإن من الأهمية بمكان أن يوضع إطار بناء السلام بشكل واضح وأن يضمن الاتساق فيما بين الأهداف، سواء على مستوى التخطيط أو التنفيذ.

إن ضمان الأمن ومنع تجدد العنف هما الهدفان الأساسيان لأي عملية لبناء السلام. فبدون ضمان معقول للأمن المادي لأغلبية السكان، لا يوجد أمل بتحقيق تقدم في بناء المؤسسات والمصالحة فيما بين الطوائف أو إعادة الإعمار والتنمية. وعليه، فإن إصلاح القطاع الأمني ضرورة أساسية وينبغي أن يكون في ظل ملكية وطنية منذ البداية. ويستلزم إصلاح القطاع الأمني الفعال نزع السلاح؛ وتشكيل قوات أمن جيدة التدريب والانضباط ومحايدة سياسيا؛ وإنشاء قطاع أمني خاضع للمراقبة المدنية لحكومة ديمقراطية.

إن مستوى أساسيا من الإرادة السياسية والالتزام السياسي من جانب الأطراف الفاعلة الوطنية يمثل شرطا مسبقا لبناء السلام. والمسائل السياسية التي تظل بلا معالجة أو معالجة جزئيا عبر اتفاقات السلام قد تستلزم، بعد توقيع تلك الاتفاقات، جهود وساطة مستمرة كجزء من نهج متسق لبناء السلام. وتتطلب جهود بناء السلام الناجحة عملية تشاركية لتضميد الجراح والمصالحة عبر الحوار الشامل.

إن الشروع في تغيير الثقافة السياسية للمجتمع أحد أصعب جوانب العملية الانتقالية في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. فهو يتطلب استراتيجيات طويلة الأمد بمشاركة قطاعات واسعة من المجتمع ويمكن أن تشمل تثقيفا مكثفا وحملات توعية وبناء توافق الآراء في المجتمع. وهذه الجوانب غير المادية لبناء السلام كثيرا ما يتم إغفالها لمصلحة المزيد من إعادة البناء الفني والمساعدة الفنية. ومع ذلك، فهي أساسية لإحداث التغيير على الأمد الطويل. وينبغي أن يكون الشعب في صميم أي بحث عن الحلول للصراعات وأي جهود لتوطيد السلام.

إن إطارا ضعيفا للحكم سيقوض استدامة السلام. وبالتالي، من الأساسي أن تدفع عملية بناء السلام وتدعم إقامة الحكم الديمقراطي الشفاف والمسؤول وإعادة بناء مؤسسات الدولة ذات الأداء السليم. ويتضمن إيصال عوائد السلام المبكرة توفير الخدمات الأساسية. وكثيرا ما تواجه البلدان التي تمر بصراع تدهورا أو حتى انهيارا كاملا لنظام الحكم، وإيصال الخدمات والإنتاج الاقتصادي. ونجاح بناء السلام يستلزم عكس هذه الاتجاهات.

كما أن بناء السلام يستلزم استجابات متسقة لاحتياجات ضعفاء الناس عبر برامج وخدمات لإعادة إدماج وتوطين اللاجئين والمقاتلين السابقين في المجتمع المدني، وإعادة توطين المشردين داخليا ومساعدة السكان المتضررين بالحرب عموما. إن المرأة، بصفة خاصة، تمثل عنصرا أساسيا في بناء السلام. فمشاركتها الكاملة في عملية بناء السلام، سواء كضحية للصراع أو كمحرك هام للإنعاش والتنمية، ذات أهمية أساسية.

ولكن كيف يمكننا أن نضمن لجهود بناء السلام أن تفهم على أنها شرعية في عيون من تسعى تلك الجهود إلى مساعدتهم؟ والإجابة على ذلك هي التعزيز القوي للملكية المحلية من خلال إشراك السكان بأقصى سرعة ممكنة وعلى أوسع نطاق ممكن في ممارسة حكم أنفسهم. والأطراف الوطنية الفاعلة هي المحرك والقائد لعملية بناء السلام. فهي قادرة على تحديد أكثر احتياجات مجتمعها إلحاحا وأكثر

الوسائل فعالية لمعالجتها. وعليه، يجب أن تتولى السلطات الوطنية المسؤولية الأساسية عن إعادة إنشاء المؤسسات الأساسية للأمن والحكم والإنعاش الاقتصادي بدعم الأمم المتحدة والشركاء الدوليين.

ونظرا لأن أكبر الموارد من أجل السلام الدائم تستند دائما إلى السكان المحليين وثقافتهم، فإن ذلك السلام ينبغي أن يبنى من القاعدة إلى القمة عبر تعزيز مبادرات بناء السلام المستدامة القائمة على أساس المواطنين ومن خلال إفساح مجالات سياسية عامة تترعرع فيها مؤسسات المجتمع المدني. ولهذه الغاية، ينبغي لجهود بناء السلام أن تشجع المبادرات التي تتضمن أنشطة قائمة على أساس المواطن، بما في ذلك مشاريع السلام المجتمعية وغيرها من المبادرات الشعبية، بغية تمكين المجتمع المدني وتعزيز قدرته على التغيير الاجتماعي غير العنيف.

وبطبيعة الحال، فإن الموارد المالية شرط مسبق أساسي لا يمكن بدونه للقيادات الفعالة والاستراتيجيات العامة، وقدرة الدعم التي يمكن التنبؤ بها على نحو أمثل، لن تبقى سوى نماذج نظرية.

وأخيرا، عندما يأتي العنف الواسع النطاق إلى نهايته، فإن التحديات التي تواجه قيادة الشعب في أي بلد هائلة، وغالبا ما يكون السلام هشا إلى حد كبير. إن تقديم الدعم الدولي في تلك الحالة المعقدة والمتغيرة بسرعة يكتسي أهمية أساسية، ويتطلب من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية أن توائم مساعداتها ومشاركاتها في دعم إطار لبناء السلام على نحو مبكر وبطريقة مرنة وقابلة للتنبؤ بها.

إن الحروب الأهلية، بحكم تعريفها، تدور بشكل أساسي داخل حدود دولة واحدة، ولكنها نادرا ما تكون معزولة عن الديناميات السياسية والاقتصادية في المنطقة المحيطة. والعنف في البلد الواحد غالبا ما يكون جزءا من مجموعة نزاعات إقليمية. ومن ثم، تأتي أهمية التعاون مع المنظمات الإقليمية، نظرا للطابع عبر الوطني للعديد من التحديات التي تواجه بناء السلام. ولجنة بناء السلام هي المحفل الرئيسي في الأمم المتحدة للمشاركة الدولية في بلدان مرحلة ما بعد الصراع؛ ونحن نتطلع إلى إجراء استعراض هذا العام، الذي سيتيح فرصة لتحسين فعالية اللجنة في إنجاز ولايتها وتعزيز علاقتها مع المجلس.

ويؤيد لبنان اعتماد مشروع البيان الرئاسي بشأن بناء السلام.

**السيد ماير – هارتنغ** (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): إن وفدي ممتن لليابان على تنظيم هذه المناقشة الهامة في ظل رئاسة وزير الخارجية أوكادا. ونحن أيضا ممتنون على حضور الأمين العام، ووزيري خارجية أفغانستان والبوسنة والهرسك، ووزير دفاع سيراليون، ووزيرة العدل في تيمور – ليشتي والمديرة العامة للبنك الدولي وعلى البيانات التي أدلوا بها.

وتؤيد النمسا البيانين الذين سيدلي بهما لاحقا في هذا الاجتماع ممثلا الاتحاد الأوروبي وشبكة الأمن البشري.

إن كيفية الاستخدام الأفضل للفرصة المتاحة في المرحلة المباشرة، بعد انتهاء الصراع ليست التحدي الخطير الذي تواجهه البلدان الخارجة من الصراع وحدها، بل هو أيضا تحد خطير بالنسبة للمجتمع الدولي عامة. إنه أمر هام بالنسبة للسلام والاستقرار في الأجل الطويل ولتحقيق عوائد السلام في وقت مبكر. ويجب القيام بالإجراءات الحاسمة التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة الطويلة الأجل من المراحل الأولى وما بعدها وأن تتم مع إمكانية نشر بعثات متكاملة لحفظ السلام.

ولكي تنجح تدابير بناء السلام، يجب أن تكون كفالة الملكية الوطنية في صلب كل الجهود. ولذلك ينبغي لأنشطة بناء السلام أن تستفيد من القدرات الوطنية الموجودة بينما في الوقت نفسه تساعد في تطوير القدرات البشرية الفعالة، بما فيها تحديد الفرص وبناء القدرة لمشاركة القطاع الخاص المحلي. وينبغي أيضا النظر في مشاركة أقوى من القطاع الخاص المحلي في سياق أنشطة المشتريات لعمليات بناء السلام. وهذا من شأنه أن يدعم تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال إيجاد الفرصة الاقتصادية، ومن ثمّ يسهم في عدم الرجعة في عملية بناء السلام.

وتشمل الأولويات الرئيسية في المرحلة التي تعقب انتهاء الصراع مباشرة حماية حقوق الإنسان، وإعادة إرساء سيادة القانون، والتنفيذ الشامل لعمليات السلام، وإعادة إدماج اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، ونزع السلاح بصورة فعالة، وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم – بما في ذلك الأطفال المرتبطون بالجماعات المسلحة – وكذلك إصلاح قطاع الأمن. وإنشاء آليات للعدالة الفعالة والمستقلة والمصالحة الوطنية ودعمها شرط مسبق لضمان المساءلة عن التجاوزات التي وقعت في الماضي. وهي ستسهم في تحقيق العدالة والسلام الطويل الأجل، وكذلك في إعادة المصالحة في المجتمعات التي مزقتها الحرب، وهكذا تقلل إلى أدنى حد من خطر اندلاع أعمال العنف في المستقبل.

ونحن على اقتناع بأنه لا يمكن أن ينجح بناء السلام إلا إذا شمل جميع شرائح المجتمع. وبموجب قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، يجب أن تأخذ جميع الأنشطة في مجال بناء السلام في الاعتبار الدور الحيوي الذي تقوم به النساء في إعادة تشكيل مجتمعات ما بعد الصراع. وفي هذا الصدد، أؤيد تأييدا تاما ما قاله زميلي اللبناني من فوره. يجب أن تنعكس احتياجات النساء الخاصة في اتفاقات السلام وضمان انخراطهن في المشاركة في التنمية وتنفيذ استراتيجيات مرحلة ما بعد الصراع. وينبغي أن يستكمل هذا بإنشاء صناديق مخصصة للشؤون الجنسانية.

وينبغي أن يقوم المجتمع المدني بدور أكبر في المراحل المبكرة من بناء السلام. وسوف نركز على مفاهيم جديدة للتعاون بين الجهات العسكرية والمدنية في مؤتمر الاتساق والتنسيق والتكامل المقبل المزمع عقده في فيينا في ٥ و ٦ أيار/مايو. وتعزيز التنسيق على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وكذلك كفالة المساءلة المتبادلة، شروط مسبقة لتجنب الازدواجية وضمان الفعالية. ولضمان نجاح مشاركتنا، يجب أن ننسق مع جميع الشركاء الذين يتمتعون بميزة نسبية على أرض الواقع. ويجب تكثيف التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، وكذلك مع المؤسسات المالية الدولية.

وتقر النمسا بالدور الهام الذي تقوم به لجنة بناء السلام في معالجة احتياجات البلدان في مرحلة ما بعد الصراع. وتؤكد تجربة البلدان المدرجة في جدول أعمالها ضرورة إشراك اللجنة منذ البداية. ويجب النظر في حفظ السلام وبناء السلام بطريقة متسقة ومتوازية وليس بطريقة متسلسلة. وفي هذا السياق، نحن نرحب، على سبيل المثال، بحقيقة أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، وهي بعثة لحفظ السلام، تقوم بإدماج جوانب بناء السلام في عملها، ومن ثمّ تساعد في جسر هوة محتملة بين حفظ السلام وجهود بناء السلام اللاحقة هناك.

ونرحب بزيادة التفاعل بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، وعلى نحو أكثر تحديدا عندما يعمل المجلس على ولايات لبعثات الأمم المتحدة. ونحن على ثقة أن عملية الاستعراض الجارية ستعزز هذه العلاقة وتمكن اللجنة من الاستفادة بشكل كامل من دورها الاستشاري ومن الإسهامات الهامة التي تقدمها للعملية. وفي هذا السياق،

نعتقد أن سيراليون – وهذه نقطة أثيرت عدة مرات من قبل – حالة نموذجية لبناء السلام بدعم من لجنة بناء السلام. فالتزام الحكومة بتحقيق السلام والاستقرار في الأجل الطويل، وبدعم قوي من المجتمع الدولي الذي انضوى خلف خطة البلد للتغيير، والرؤيا المشتركة للأمم المتحدة، إنما تؤكد على مبدأ الملكية الوطنية وتساعد في تجنب الازدواجية من خلال تعزيز التنسيق.

وأخيرا، أود أن أشكر الرئاسة اليابانية لمجلس الأمن على إعداد مشروع البيان الرئاسي، الذي يحظى بتأيد النمسا التام.

**السيد وولف** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): يسر حكومتي أن تشارك في هذه المناقشة بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع. ويعكس مشاركة وزير الخارجية أوكادا بصورة شخصية ومشاركة الأمين العام بشكل مباشر أهمية هذه المناقشة. ويسرنا أيضا انضمام المديرة العامة للبنك الدولي إلى هذا النقاش. إننا نؤيد بقوة التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والبنك الدولي في مجال بناء السلام. ونرحب أيضا بوزير خارجية البوسنة والهرسك، ويشرفنا بصورة خاصة حضور وزير خارجية أفغانستان ووزيرة العدل في تيمور – ليشتي. ونشكرهم على تبادل آرائهم. من المناسب تماما أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يبدأ مناقشته بالاستماع إلى من يقع على عاتقهم نجاح عمليات السلام وهم: السلطات الوطنية وشعوب البلدان المتضررة من الصراع أنفسها.

إن السلطات الوطنية في بلدان مرحلة ما بعد الصراع تواجه بعض أصعب التحديات على الآرض. فهي بحاجة إلى أن تحكم بطرق من شأنها أن تحوز على الثقة ليس من مؤيدها فحسب بل أيضا من أعدائها السابقين في كثير من الأحيان. وعليها أن تحمي مواطنيها وتحافظ على سيادة القانون في الحالات الخارجة من العنف، حيث الإفلات من العقاب والانتهاكات تكون القاعدة في كثير من الأحيان. وعليها أن توفر الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية لشعوبها، بينما تعتمد غالبا على موظفين ضعيفي التجهيز ولا يتقاضون أجرا مناسبا. وعلى غرار العديد من زملائنا، نحن نعتقد أن من الأساسي لخطط بناء السلام أن تكون وطنية القيادة والملكية.

ونظرا لحجم التحديات التي تواجهها الحكومات في مرحلة ما بعد الصراع في كثير من الأحيان عندما تطلب المساعدة من الأمم المتحدة والجهات الأخرى المتعددة الأطراف والثنائية، علينا أن نستجيب بمزيد من السرعة، وبمزيد من الفعالية والكفاءة. ولقد عرض تقرير الأمين العام الذي قدمه في حزيران/يونيه (S/2009/304) خطة للقيام بذلك تحديدا، ونحن نتطلع إلى تلقي تقريره المرحلي والمزيد من الاقتراحات العملية حول كيفية المضي قدما. ونتطلع إلى أن يتيح لنا تقريره المقبل عن دور المرأة في بناء السلام، واستعراض لجنة بناء السلام فرصة أخرى للنظر في هذه المسائل التي أثيرت خلال هذه المناقشة التي جاءت في الوقت المناسب.

أود أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات اليوم وهي: الموظفون وعمليات حفظ السلام الانتقالية والاعتبارات السياسية لبناء السلام. أولا، يلزمنا أن نكفل أن الموظفين الدوليين الذين نوفدهم للعمل في بيئات ما بعد الصراع، لا سيما على المستوى الرفيع، يتمتعون بالمؤهلات اللازمة ويباشرون عملهم عندما يُطلب منهم ذلك ويمكثون فترة كافية لإحداث التغيير نحو الأحسن. ويجب أن تتمكن السلطات الوطنية من التعويل على المساعي الحميدة لممثل خاص حكيم للأمم المتحدة وأفراد فريقه للمساعدة في الحفاظ على عملية الانتقال السياسي على مسارها وإسداء النصح بشأن استراتيجية لبناء السلام شاملة وطويلة الأمد.

وينبغي لتلك السلطات أن تتمكن من الاستعانة بالخبراء الإنمائيين المتمرسين في حالات ما بعد الصراع والحصول على مشورتهم بشأن أفضل الطرق لإحياء الاقتصاد الذي مزقته الحرب. وينبغي لها أن تتمكن من استقدام الخبراء لتأسيس أو تشغيل دائرة حكومية في مقاطعة ما أو مركز شرطة أو محكمة محلية أو سجن أو نظام لدفع الرواتب الحكومية، على سبيل المثال لا الحصر على التحديات التي تعترض طريق إدارة الحكم والانتعاش المبكر، والتي تتطلب خبرات محددة.

إن الأمم المتحدة لديها خبراء مجربون في مجالات عديدة تمس فيها الحاجة، ولكنها ليس لديها ما يكفي منهم. وإن إجراءات تدبير وتعيين الخبراء لا تتسم بالمرونة الكافية للاستفادة من الطاقات الكامنة الموجودة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء. وما فتئت دول أعضاء عدة، بما فيها حكومتي، تعكف على تطوير قدرات استجابة مدنية وطنية. وهذه الجهود تحتاج إلى المواءمة وإننا نشعر بالارتياح من أن الأمين العام قد شكل فريقا استشاريا متقدما لمراجعة القدرات المدنية الدولية لبناء السلام. ونتطلع إلى نتائج الاستعراض التي نأمل أن تواءَم مواءمة تامة مع المناقشات الجارية حول استراتيجية الدعم الميداني الشاملة والإصلاح الجاري لنظام إدارة الموارد البشرية بالأمم المتحدة.

ثانيا، ينبغي لنا أن نركز على أنشطة بناء السلام التي تمهد الطريق للانسحاب المتسم بالمسؤولية لحفظة السلام الدوليين والأفراد المرتبطين بالأمم المتحدة. وفي الأسبوع الماضي أصدرت البلدان الخارجة من الصراع إعلانا في ديلي طلبت منا فيه أن نحترم المسارات الفريدة التي تختارها سعيا إلى السلام الدائم، وأن نعمل معها على بناء القدرات الوطنية لتحقيق ذلك.

كثيرا ما نسمع، مثلما استمعنا هنا اليوم من المتكلمين، أن السلطات الوطنية عندما تطلب المعونة الخارجية فإنها تفعل ذلك في سياق تحقيق الاكتفاء الذاتي. وعلى وجه التحديد تفضل حكومات البلدان الخارجة من الصراع أن تبني قطاعات العدالة الجنائية والمؤسسات الأمنية الخاصة بها في أسرع وقت ممكن بدلا من الاعتماد على الوجود إلى أجل غير محدد لحفظة السلام والأفراد الخارجيين حتى عندما يكون هؤلاء محل ترحيب حار.

إن عمليات الأمم المتحدة للسلام ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والمانحين الثنائيين يضطلعون جميعا بدور هام هنا. لكننا يجب أن نفعل أكثر من ذلك في سبيل الاستفادة من دروس نجاحات ونكسات الماضي في جهودنا المشتركة في أفغانستان وسيراليون وتيمور – ليشتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا وهايتي وفي أماكن أخرى، وتحسين تلاحم أنشطة استجابتنا الجماعية.

ثالثا، بناة السلام الدوليون يمكنهم أن يدعموا بطريقة أفضل السلطات الوطنية عندما يفهمون السياق السياسي الذي يعملون فيه – وهو موضوع استمعنا بشأنه أيضا من الآخرين اليوم. وحتى في البلدان البعيدة عن الصراع المسلح يمكن أن يتسم تمويل الطرق والجسور الجديدة أو إعادة النظر الشاملة في قطاع الدفاع بالتعقيد وأن يتحول إلى ممارسة سياسية تثير الخلافات. وهذه الخلافات يمكن أن تكون أشد في البلدان التي تكون فيها المنازعات على الهوية الوطنية أو الثروة أو السلطة قد تسببت قبل وقت قصير في اندلاع العنف.

قد يستسهل البعض تناول الإصلاحات المؤسسية أو تخصيص الموارد من زاوية تقنية فقط، ولكنهم بذلك يجازفون بالتسبب في اندلاع الصراع بدلا من تقليله. وعندما تحذرنا العناصر الوطنية من المخاطر الكامنة يتعين علينا أن نصغي لها. وبالمثل يتعين على المجتمع الدولي أن يتحلى

بالشجاعة الكافية لتشاطر شواغله هو مع شركائنا حول الطرق التي يمكن أن تؤدي إجراءاتهم فيها إلى تقويض عملية السلام أو تهدد الاستقرار الإقليمي. وحتى يحتفظ موظفو الأمم المتحدة والمانحون وأعضاء المجلس بقدرتهم على تقديم المشورة الانتقادية ولكن البنّاءة، فإنهم يجب أن يولوا اهتماما أكبر للأبعاد السياسية لبناء السلام.

أشكركم، سيدي، وأشكر حكومة اليابان على عقد هذه المناقشة الهامة الحسنة التوقيت.

**السيد إسوز – انغوندت** (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أبلغكم، سيدي، بمدى سعادة وفدي لرؤيتكم تترأسون بالنيابة عن بلدكم، اليابان، هذه المناقشة الوزارية المعنية بوضع استراتيجية شاملة لبناء السلام لمنع تكرار نشوب الصراعات. وأرحب أيضا بالأمين العام بان كي – مون الذي اختار أن يشارك شخصيا في هذه المناقشة، وأشكره على مساهمته العظيمة.

أشكر أيضا وزراء أفغانستان وتيمور – ليشتي وسيراليون على بياناتهم التي أثرت المناقشة وسلطت الأضواء على المنجزات الكبيرة التي حققتها بلدانهم. أخيرا، أرحب بالسيدة أنغوزي أوكونجو – آيويلا، مديرة الإدارة بالبنك الدولي، وبمشاركتها في هذه المناقشة، وأقدر تقديرا تاما الدعم القيِّم الذي تقدمه مؤسستها للجنة بناء السلام.

إننا نقدر حسن توقيت هذه المناقشة وصلتها الوثيقة بالواقع في وقت يتعاظم فيه خطر انتكاس البلدان الخارجة من الصراع وعودتها إلى دوامة العنف أكثر من أي وقت مضى. وهذا النهج لمنع نشوب الصراعات يقترن بفلسفتنا القائمة على منع الأزمات، حسبما أكدها رئيس الجمهورية الغابونية، فخامة السيد علي بونغو أونديمبا، في الخطاب الذي ألقاه هنا في نيويورك في ٨ آذار/مارس حول منع الصراع في أفريقيا.

القرار الذي اتخذه رؤساء الدول والحكومات في اجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥ بتأسيس لجنة بناء السلام انبثق من ملاحظتهم الفجوات التي تفصل بين أنشطة استعادة الأمن والتعمير فيما بعد الصراع. وهكذا عندما تنخرط لجنة بناء السلام في الإصلاح وفي تقييم تجارب ما بعد الصراع قد يكون من الحصافة التفكير مليا باستراتيجية بناء سلام شاملة مرتكزة على نهج متكامل ومنسق ومتماسك.

واستنادا إلى التجارب المستخلصة من حالات ما بعد الصراع في عدة بلدان أفريقية، أود أن أشاطر المجلس الآن بعضا من الأفكار حول العناصر الرئيسية لاستراتيجية جديدة شاملة لبناء السلام فيما بعد الصراع.

ويكمن أحد الشروط الأساسية لكفالة انتقال مثالي من حالة حرب إلى حالة سلام في مساعدة البلدان الخارجة من الصراع على تحمل المسؤولية عن شؤونها الذاتية في المجالات السياسية والقانونية والمؤسسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. ومما يتسم بأهمية حاسمة بالتالي تهيئة البيئة التمكينية لعملية السلام عن طريق النهوض بالحوار والمصالحة بين شتى العناصر السياسية.

وتقدم سيراليون وليبريا وتيمور – ليشتي أمثلة على النجاح فيما بعد الصراع. وهذه النتائج لن تتحقق إن لم تتوفر لدى البلدان الخارجة من الصراع الوسائل اللازمة لبلوغ هدف السلام. ذلك هو السياق الذي تعتبر فيه المساعي الحميدة والمساعدة من المجتمع الدولي، لا سيما من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ضرورية.

وهنا أود أن أشيد بالدعم المقدر من الأمم المتحدة لعملية استعادة السلام في عدة بلدان أفريقية خارجة من الصراع. ففي ليبريا، على سبيل المثال، قامت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا برصد الانتخابات التي أذنت بنهاية حرب أهلية مروعة في

ذلك البلد. وإن الاتحاد الأفريقي، الذي سينشئ قريبا إطار عمل للتعمير والتنمية فيما بعد الصراع، بذل جهودا كبيرة في هذا المجال، بالتعاون مع المجتمعات الاقتصادية في المنطقة دون الفرعية، بتيسيره البدء في مفاوضات سلام عديدة واختتامها، وتشهد على ذلك اتفاقات السلام المبرمة في بوروندي وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى.

لقد سعت غابون دائما إلى النهوض بالحوار باعتباره أفضل طريقة لحسم حالات الأزمات والصراعات. وما فتئت منخرطة منذ سنوات كثيرة في العمليات السياسية المتصلة بالمصالحة الوطنية. وعلى سبيل المثال ترأست غابون بنجاح، في جمهورية أفريقيا الوسطى، الحوار السياسي الجامع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بمشاركة القوى السياسية الرئيسية في البلد، مما أدى إلى تشكيل حكومة مصالحة وطنية ووضع جدول زمني للانتخابات. إن توقيع اتفاقات السلام بين أطراف الصراع ليس كافيا لضمان أن تصبح عملية السلام دائمة. ومن الضروري أيضا السعي من أجل ضمان احترام تلك الاتفاقات وتنفيذها تنفيذا فعالا وبحسن نية الموقعين عليها.

وفي ذلك الصدد، ترحب غابون بتشغيل صندوق بناء السلام منذ عام ٢٠٠٦، المنشأ لدعم الجهود التي تبذلها البلدان الخارجة من الأزمات من أجل إعادة البناء، وتعزيز السلام، والرد على التهديدات المباشرة للعمليات الخاصة بالسلام بعد انتهاء النزاع.

وفي أفريقيا، غالبا ما تكون التوترات الإثنية من بين الأسباب الرئيسية للنزاع. وفي ذلك السياق، يجب أن يستمر الحوار بين المجموعات الإثنية المختلفة، في البلدان الخارجة من النزاع، من أجل الحفاظ على التماسك الوطني والوحدة الإقليمية. وفي الواقع، عندما تؤخذ في الاعتبار جميع السمات الإثنية لدى القيام بوضع مشروع إنمائي مشترك، يمكن بلورة كل طموحات السكان، المنقسمين حاليا، حول نموذج وطني يتضمن بذور المستقبل المشترك. ويعد المثال المتعلق برواندا، التي خرجت لتوها من أزمة إبادة جماعية، نموذجا ساطعا لبلد تسود فيه المصالحة الداخلية بعد انتهاء النزاع.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يجب أن تأخذ عمليات السلام في اعتبارها الشواغل الأمنية، بطرق منها تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تنفيذا فعالا. وبالمثل، من المهم ضمان استمرار مراقبة الحدود التي أصبحت، بسبب سهولة اختراقها مسرحا للأنشطة غير المشروعة ومصادر للنزاع، من قبيل الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والتداول المزعزع للاستقرار للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بدون ضابط.

وفي وسط أفريقيا، تؤثر هذه الأنشطة غير المشروعة تأثيرا كبيرا في السلام والأمن في بلداننا، ولا سيما تلك الخارجة من النزاع. وفي ذلك الصدد، نرحب بتناول مجلس الأمن، تحت رئاسة غابون، لهذه المسائل في مناقشته المفتوحة التي عقدها في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٠ (انظر S/PV.6288).

ونرى أن العامل الرئيسي في وضع استراتيجية شاملة لبناء السلام يتمثل في اضطلاع البلدان الخارجة من النزاع بالعملية السياسية والأمنية. ويتبين ذلك أكثر ما يتبين في اعتماد الجوانب الأخرى لإعادة البناء بعد انتهاء النزاع – تعزيز سيادة القانون، وتنظيم انتخابات حرة وشفافة، وتحقيق الإدارة الاقتصادية والاجتماعية – وهي تتوقف على نحو كبير على تهيئة مناخ سياسي وأمني مستقر.

وكما نذكر بشكل اعتيادي، تُعد التنمية اسما آخر للسلام والاستقرار. ويجب أن تعالج أي استراتيجية شاملة لبناء السلام السبب الجذري للنزاعات، ألا وهو الفقر. ومن هذا المنطلق، من المستصوب أن يزيد المجتمع الدولي، وبصفة

خاصة البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية، التركيز على برامج تمويل التنمية التي ينفذها في تلك البلدان. ويضطلع الاتحاد الأوروبي بالفعل بذلك العمل عن طريق إنشاء مراكز إنمائية في بعض البلدان الأفريقية، بما فيها جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو.

وتحظى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان التي أنهكتها النزاعات بالأهمية المطلقة من أجل إعادة وضعها على درب النمو وضمان الرفاهية لسكانها، الذين عانوا طويلا من ويلات الحرب.

ويؤيد وفد غابون مشروع البيان الرئاسي الذي سيتم اعتماده عقب هذه المناقشة.

**السيد لي باودونغ** (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أود أن أشكر وزير خارجية اليابان على حضوره إلى نيويورك لترأس جلسة اليوم. وأود أن أشكر الأمين العام، بان كي - مون، على بيانه. وأرحب بوزير خارجية أفغانستان، السيد رسول، ووزير الدفاع في سيراليون، ووزيرة العدل في تيمور - ليشتي، والمدير العام للبنك الدولي، وأشكرهم على بياناتهم. كما أود أن أرحب بحضور وزير خارجية البوسنة والهرسك إلى هذه الجلسة.

طوال ما يقرب من ١٢ عاما، ساهمت الأمم المتحدة بفعالية في بناء السلام بعد انتهاء النزاع في البلدان والمناطق المعنية. وقد حققت نتائج واضحة وجمعت تجارب غنية. ومنذ أن ناقش المجلس لأول مرة مسألة وضع استراتيجية شاملة لبناء السلام في عام ٢٠٠١، اعترف المجتمع الدولي على نحو متزايد بأن بناء السلام مشروع منهجي معقد يشمل المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى العديد من المجالات الأخرى، وبأن الاستراتيجية الشاملة هي وحدها التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج فعالة. وهنا، أود أن أدلي بالنقاط التالية.

أولا، لدى القيام بتعزيز وتنفيذ استراتيجية شاملة لبناء السلام، من الضروري أن نحترم بشكل حقيقي تولي زمام الأمور في البلد المعني. وبوصف البلد المعني الطرف الذي يضطلع بالمسؤولية الأساسية عن بناء السلام داخل البلد نفسه، فإن هذا البلد لا يكون متلقيا للمساعدات فحسب، بل يصبح أيضا شريكا على قدم المساواة مع المانحين في إجراء الحوار والتعاون، وينبغي أن يُسمع صوته على نحو تام ويؤخذ في الاعتبار عند تحديد المجالات ذات الأولوية للمساعدة.

وينبغي أن يأخذ المجتمع الدولي في اعتباره الكامل الأولويات التي يحددها البلد المعني ويضع استراتيجية بناء السلام المقابلة لها على أساس الوضع على أرض الواقع. ولا يمكن أن توجد قواعد موحدة لبناء السلام، كما ينبغي ألا يفرض المانحون المعايير الخاصة بهم على البلد المتلقي. وعند تنفيذ استراتيجية لبناء السلام، ينبغي إيلاء الانتباه لبناء القدرات وتدريب الأفراد في البلد المعني والاستخدام الكامل للموارد البشرية والخبرات المتاحة في ذلك البلد.

ثانيا، لدى القيام بتعزيز وتنفيذ استراتيجية لبناء السلام، من الضروري التنسيق بين جهود صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. وينبغي أن يستثمر مجلس الأمن المزيد من الطاقة في الدبلوماسية الوقائية لمنع نشوب النزاعات من أجل تقليل الحاجة إلى عمليات حفظ السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. ولكفالة الانتقال السلس من مرحلة حفظ السلام إلى مرحلة بناء السلام، ينبغي أن ينظر مجلس الأمن في مسائل بناء السلام بمجرد نشره لأي عملية من عمليات حفظ السلام. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن يقسم تقسيم العمل بين عملية حفظ السلام وبناء السلام بالوضوح من أجل تفادي الإزدواجية في الجهود.

ثالثا، لدى القيام بتعزيز وتنفيذ استراتيجية شاملة لبناء السلام، ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للتصدي للأسباب الجذرية للتراعات، ولا سيما التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتصادف هذه السنة الذكرى السنوية العاشرة لتحديد وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية من جانب الأمم المتحدة. وقياسا على الوضع الحالي، لا يزال بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يشكل مهمة صعبة بالنسبة للعديد من البلدان الخارجة من التراع: فبدلا من أن ترى تلك البلدان تحسنا في اقتصاداتها، فإنها تجد نفسها متأخرة كثيرا عن البلدان الأخرى. ويفرض ذلك الأمر تحديا جديدا على الجهود التي نبذلها لبناء السلام. وعند مناقشة استراتيجيات شاملة لبناء السلام، ينبغي ألا نتصدى لإصلاح قطاع الأمن والعدالة وسيادة القانون فحسب، بل أيضا التنمية. ولا يمكننا توفير أساس سياسي راسخ لعمليات السلام، إلا بمساعدة البلدان الخارجة من التراع على تحقيق التنمية المستدامة بأسرع ما يمكن لكي يتمكن سكانها من التمتع بالفوائد المرجوة من السلام.

رابعا، لدى القيام بتعزيز وتنفيذ استراتيجية شاملة لبناء السلام، ينبغي تعزيز التنسيق بين المؤسسات المتعددة الأطراف والبلدان المانحة. وينبغي أن تقيم الأمم المتحدة علاقات تعاونية مستقرة مع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وغيرهما من الشركاء الدوليين لكي ندمج بشكل فعال الموارد الآتية من جميع الجهات الفاعلة. وينبغي أن توضح أجهزة الأمم المتحدة المعنية، من قبيل مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقسيمها للعمل وأن تعزز تعاونها. وينبغي للجنة بناء السلام، بوصفها هيئة هامة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومسؤولة عن بناء السلام بعد انتهاء التراع، أن تضطلع بدور أكبر في تنسيق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في بناء السلام.

ويؤيد الوفد الصيني اعتماد مشروع البيان الرئاسي في نهاية هذه المناقشة المفتوحة، وأود أن أشكر البعثة الدائمة لليابان على الجهود التي بذلتها في ذلك الصدد.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بيتر فيتينغ، رئيس لجنة بناء السلام والممثل الدائم لألمانيا، الذي سيكون آخر متكلم هذا الصباح.

**السيد فيتينغ** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم هذه المناقشة، وعلى دعوتكم لي للمشاركة فيها بصفتي رئيس لجنة بناء السلام. لقد أسهمت اليابان، بوصفها رئيسا سابقا للجنة بناء السلام، إسهاما هائلا في العمل بقوة على اتخاذ نهج شامل ومتكامل ومتعدد الأبعاد لبناء السلام. سأوجز في الكلام، لأنني لا أريد أن أزيد من تأخير أعضاء المجلس عن تناول طعام الغداء.

ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في سبل استعمال الدور الاستشاري للجنة بناء السلام إلى أقصى حد. وتحقيقا لذلك، المطلوب قيام علاقة أقوى تكون عضوية وأكثر دينامية بين المجلس واللجنة خلال مختلف مراحل نظر المجلس في حالات محددة مدرجة في جدول أعمالها. وبالتحديد، يمكن للنصائح التي تقدمها اللجنة مبكرا بشأن أنشطة بناء السلام التي يضطلع بها حفظة السلام أن تساعد مجلس الأمن على توضيح ورصد التقدم المحرز في تنفيذ ولايات بعثات حفظ السلام.

وبالاعتماد على هذه الآلية الحيوية للنصح والرصد، يتمكن المجلس من التركيز على أخطر التهديدات المباشرة للسلم والأمن الدوليين، بينما يبقي نظره بشكل أوثق وموضوعي على البلدان التي سارت على طريق السلام. وبعمله هذا، يتمكن المجلس من الاعتماد على الطرائق المرنة

لعمل لجنة بناء السلام، الأمر الذي يمكن المجلس من التنسيق بشكل أوسع نطاقا مع الأطراف ذات الصلة على الصعيد القطري.

واليوم، أود أن أبين بعضا من نصائح اللجنة إلى المجلس عن طريق تشاطر بعض النقاط مع الأعضاء انطلاقا من أحدث الأنشطة التي اضطعلت بها لجنة بناء السلام على الصعيد السياسي.

إن نهج بناء السلام ينبغي أن يقوم على رؤيا مشتركة بين مختلف الأطراف التي تكون منخرطة عادة في حالة ما بعد الصراع. وبتعزيز الرؤيا المشتركة، إلى جانب توطيد صلات اللجنة بمجلس الأمن، تزيد اللجنة من تمتين العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية والأطراف الإقليمية الرئيسية بغية المساعدة على بناء التماسك. ونحن نحتاج إلى تعزيز الدعم السياسي والمالي البعيد الأمد الذي يقوي الصلة بين الأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإلى كفالة تحقيق السلام الملموس. ونحن نحتاج إلى دعم الملكية الوطنية عن طريق التركيز مبكرا على تنمية القدرة الوطنية، خاصة في ما يتعلق بالوظائف الأساسية للحكومة. ونحن نحتاج إلى إجراء تحليل متعمق للتحديات الهامة لبناء السلام، وتحديدنا باستمرار للتهديدات المحتلمة لعمليات بناء السلام. ونحن نحتاج إلى تركيز الاهتمام على بناء السلام والتصدي للتحديات الإقليمية المعقدة، من قبيل المخدرات والاتجار بالأسلحة الصغيرة.

وبخصوص كل هدف من هذه الأهداف، علينا أن نتحرك قدما وأن نفصّل استجاباتنا على مقياس احتياجات البلد المعني المحددة ورغبة شعبه. وعلى أفعالنا أن تأتي تلبية للطلب، ويجب أن تكون نتائجها ملكا وطنيا. فعلى سبيل المثال، سوف نركز على أولويات بناء السلام الهامة ونعمل لأجلها، من قبيل قطاع الأمن، وسيادة القانون، وإعادة الإدماج، والانتعاش الاقتصادي، وتوظيف الشباب.

لذلك، ستواصل لجنة بناء السلام استكشاف تدابير هامة لتعميق تعاون الأمم المتحدة مع الأطراف الرئيسية على الصعيد القطري. وسوف تعزز المساءلة المشتركة بين الحكومات المضيفة والشركاء، وترصد التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الهامة لبناء السلام. وهذا العمل يتطلب دعما ملموسا ومتواصلا من مجلس الأمن، وعموم الأعضاء، وقيادة الأمم المتحدة. وتحقيقا لذلك، سوف تواصل لجنة بناء السلام تحسين طرائق عملها، وصقل وتنويع أدوات عملها، وتعزيز الانخراط على نحو أوسع وأكثر اتساقا من جانب فرادى أعضائها.

كلنا نعلم الآن أن بناء السلام ليس عملية تقاس بسنوات قليلة، وإنما يتطلب سنوات عديدة لبناء الإرادة الوطنية، والقدرات والمؤسسات المطلوبة لإدامة السلام. وعدم وجود رؤيا مشتركة وتماسك بين مختلف الأطراف في حالات ما بعد الصراع هو تحد حقيقي يقوض جهودنا الجماعية لدعم البلدان على طريق السلام المستدام. وبينما الأمم المتحدة هي واحدة من بين هذه الأطراف، فهي تتحلى بإرث ولديها وزن يؤهلانها للاضطلاع بدور قيادي في العديد من حالات ما بعد الصراع. وعلينا أن نرتقي إلى مستوى هذه الصورة وذلك التوقع.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المدرجة أسماؤهم في قائمتي. لذلك أنوي، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة إلى الساعة ١٥/٠٠ من هذا اليوم.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.